

تبيين الصحيح في تعيين الذبيح

للعلامة القاضي

أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي

(ت سنة ٥٤٣هـ)

تحقيق و تقديم و تعليق

بدر العمراني الطنجي

دار ابن حزم

تبيين الصحيح
في
تعيين الذبيح


بسم الله الرحمن الرحيم

تبيين الصحيح في تعيين الذبيح

للعلامة القاضي

أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي

(ت سنة ٥٤٣هـ)

تحقيق و تقديم و تعليق

بدر العمراني الطنجي

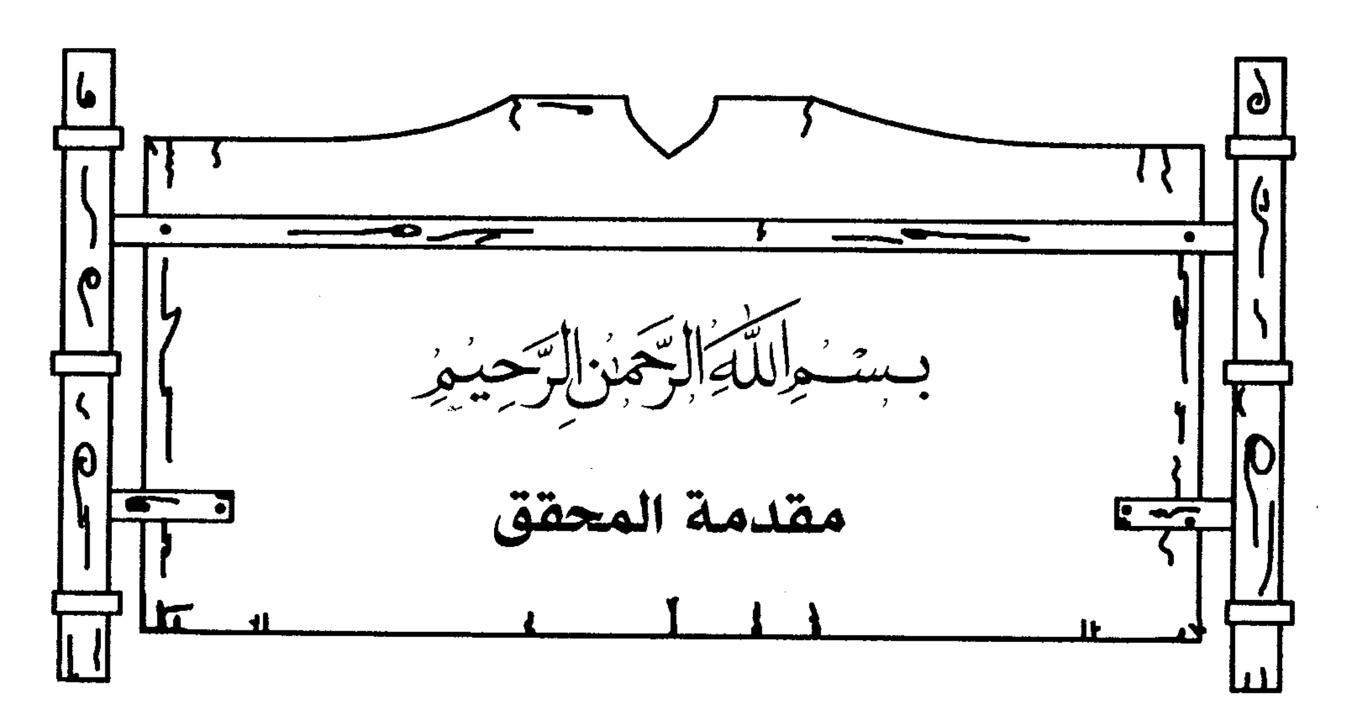
دار ابن حزم

الطَّبْعَة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ISBN 978-9953-81-491-9

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته العدول أجمعين.

أما بعد، فقد اهتبل العلماء بمعاني القرآن وأسراره، وأسماء أعلامه ورجاله، ولم يقتصروا في ذلك على البين الجَلِي؛ بل تعدوه إلى المبهم الخفي، من أجل الكشف عنه وإظهاره.

ولما كان القرآن الكريم متضمناً للكثير من الأعلام المبهمة، المتناثر بيانها فيما حوته كتب التاريخ والحديث والتفسير من الأخبار والآثار، قام بعض العلماء بجمع شتاتها في مؤلف مفرد، ويعد أول من طرق هذا الباب: الإمام الحافظ أبو القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله السهيلي المراكشي (ت٥٨١هـ) من خلال كتابه: «التعريف والإعلام[(١)] فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم»[(٢)]، قال في مقدمته مفصحاً عن قصده ومراده: (قصدت أن أذكر في هذا المختصر الوجيز، ما تضمنه كتاب الله العزيز، من ذكر من لم يسم فيه باسمه العَلَم من نبي أو ولي، أو غيرهما من آدمي، أو ملك أو جني، أو بلد، أو

(١) وقد وقع اسمه محرفاً في الإحاطة ٤٧٧/٣ هكذا: (الشريف والأعلام).
(٢) والكتاب مطبوع متداول.

شجر، أو كوكب، أو حيوان له اسم عَلَم قد عرف عند نقلة الأخبار والعلماء والأخيار...).

ثم توالت بعده الاستدراكات والاختصارات، منها:

- استدراك محمد بن علي بن الخضر بن هارون الغساني، المعروف بابن عسكر (ت٦٣٦هـ)، وسمى كتابه بـ: «التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام». ط.

- استدراك أحمد بن يوسف بن فرتون السلمي (ت٦٣٥هـ)، قال ابن الزبير[1]: ألف كتاباً استدرك فيه على السهيلي في كتاب التعريف والإعلام، سماه: «الاستدراك والإتمام».

- استدراك محمد بن علي بن محمد البلنسي (ت٦٣٦هـ). ط.

- ثم قام الشيخ القاضي بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ) بالجمع بين كتابي السهيلي وابن عسكر، في كتاب سماه: «التبيان لمن لم يسم في القرآن»[2].

- وبعده جاء الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) ولخص الموضوع في كتابه المسمى: «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن». ط.

- وهناك كتاب آخر اسمه: «البيان فيما أبهم من الأسماء في القرآن» لأبي عبدالله محمد بن أحمد الزهري (ت٦١٧هـ). ذكره السيوطي في بغية الوعاة[3].

وإذا كان هؤلاء قد اهتموا بالمجموع - أي بمجموع ما تضمنه القرآن من مبهمات - فهناك من اهتم بالواحد فقط، منهم القاضي أبو بكر

---

(١) صلة الصلة ٥/٣٥٠.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/٤٢١.

(٣) بغية الوعاة: ١١.

ابن العربي المعافري[1] في رسالته النافعة: «**تبيين الصحيح في تعيين الذبيح**».

وهذه الرسالة فريدة في موضوعها، مفيدة في بحثها ومضمونها، قال أبو العباس العزفي منوها بقيمتها:

«وقد أفرد ـ أي ابن العربي ـ لهذه المسألة جزءً حسناً بذّ فيه من تقدمه، وجمع ما تفرق منه في كتب العلماء، ورتبه وأحكمه، وكمل ما ابتدأه غير من الكلام فيه وتممه».

وقال أيضاً:

«وقد استوفينا القول كما شرطنا في مسألة الذبيح، وحشرنا فيها من كلام العلماء رضي الله عنهم ما توصل إلينا بالنقل الصحيح، واغتنمنا كلام هذا العالم المحقق، المتبحر المتفنن، فإنه كشف عن قناعها، وبحث عن لبابها، حتى وصل إلى الخالص الصريح، وجمع فيها من المعقول والمنقول، واستوفى ما ورد في كتاب الله وسنة الرسول، وسلك فيها طريق المناظرة عند المحققين من الفقهاء وأهل الأصول، وهذا منزع علمي مفيد، ومأخذ فقهي نظري سديد، لا يعرف قدره إلا عالم متفنن، له من التصرفات في العلوم باع مديد..».

فهي عالجت موضوع الخلاف الناشيء حول تعيين اسم الذبيح من ولدي نبي الله الخليل: سيدنا إبراهيم عليه السلام، هل هو إسماعيل أو إسحاق (عليهما السلام)؟.

فنشر وبسط في ذلك الأقوال والآراء معززة بأدلتها وحججها، ثم فصل فيما بينها، محققاً أصح الأقاويل والحجج، وأثبتها عند أهل التحقيق في اللجج.

---

(١) وستأتي فيما بعد لائحة بالعلماء الذين شاركوه بالتصنيف في هذا الموضوع.

وقد قسم الرسالة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في سطر المقالات:

أورد فيه الرأيين مع أسماء أصحابهما؛ مثلاً:

الرأي الأول: الذبيح هو إسحاق عليه السلام، قال به: عمر وأبو ذر وابن مسعود، والحسن البصري... والزهري، والطبري وابن قتيبة...

الرأي الثاني: الذبيح هو إسماعيل عليه السلام، قال به: ابن عمر وابن عباس، وعمر بن عبدالعزيز، والسدي والكلبي... وهو الذي اختاره المؤلف، قال عند ختام إيراد أصحاب هذا الرأي: وهو الذي تميل النفس إليه.

الفصل الثاني: في ذكر حجج الفريقين:

ذكر فيه أدلة كل فريق وفق منهج رصين، يتمثل في المعالم الآتية:

- التجرد والأمانة مع التفصيل والتبيين أحياناً؛ من أجل إيضاح وجه الدليل الوارد.

- تسمية صاحب الدليل إن تفرد بالاحتجاج به، مثل ما فعل مع مقاتل بن سليمان، أورد الدليل ثم قال: وهذه عمدة مقاتل بن سليمان ولفظه... أو قوله: وبه احتج كعب والقاسم بن أبي بزة.

- التنصيص على أقوى الأدلة عند كل فريق، مثل: قوله: وهذه عمدتهم في المسألة، وعليها عول المحققون منهم كأبي جعفر الطبري وغيره.

- الاقتصار على موطن الدليل أو الحجة من النص المذكور، مع الإشارة والتنبيه، مثل ما فعل بحديث ملك الموت مع يعقوب، لما انتهى من المقصود قال: وذكر الحديث بطوله. وقد بين القصد من ذلك بقوله: لكن منعنا من ذلك أمران:

أحدهما: ضعف إسنادها.

والثاني: الاستغناء عنها في هذا المعنى الذي نحن بصدده.

- سوق الأحاديث على وجهها: وقد نص على ذلك صراحة بقوله: وقد كنا نسوق الأحاديث على وجهها في البابين ليتبين لكم هذا المعنى.

- تعليق الخبر:

إما بحذف كل السند مثل قوله: قالوا: ويدل عليه ما روي أن أسماء بن خارجة ساب رجلاً فقال: أنا ابن الأشياخ الكرام...

أو بعضه، مثل قوله: قالوا: ويدل عليه أيضاً ما رواه الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان أنه قال: حضرنا يوماً مجلس معاوية بن أبي سفيان رحمه الله، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم الخليل عليهم السلام، فقال بعض القوم: إسحاق الذبيح، وقال آخرون: إسماعيل هو، فقال معاوية رحمه الله: سقطتم على الخبير، كنا عند النبي فجاءه رجل فقال: يا رسول الله عُدْ عليّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين، فضحك النبي ﷺ، فقيل له: يا أمير المؤمنين، وما الذبيحان؟ فقال معاوية: إن عبدالمطلب لما أمر بحفر زمزم نذر لله إن سهل الله عليه أمْرَها ليذبحن ولده، فخرج السهم على عبدالله أَبِ النبي ﷺ فمنعه أخواله، وقالوا: افد ابنك بمائة من الإبل، ففداه بمائة من الإبل، وإسماعيل هو الثاني.

الفصل الثالث: في ذكر الاعتراضات والانفصالات:

أي إيراد ما لقيه كل فريق من أخذ ورد ونقد، وفق منهج ونظام، يتمثل في ما يلي:

- **التجرد والأمانة:** أي عدم الانحياز للمذهب، مثل قوله: وأما متعلق **مالك رحمه الله، فاعلموا أنه إمام الأئمة، وعالم العلماء، وكل الصيد معه**

في جوف الفرا، وقد ذكر ما ذكر عن موسى، ولكنه ليس له عليه تعويل في الحجة. . .

كيف لا يكون ذلك، وهو القائل في كتابه النافع «أحكام القرآن» في معرض التناظر والجدال: وإن قالها مالك فلسنا له بمماليك. وسلفه في ذلك الإمام أشهب، قالها لما سئل عن الحالف بعتق أمته ألاّ يفعل كذا ثم ولدت بعد اليمين وقبل الحنث، قال: يُعْتقون معها، قيل له: إن مالكاً قال: لا يُعْتَقون معها، قال: وإن قاله مالك، فلسنا له بمماليك[١].

- يزج أحياناً بشخصيته ونظره قصد التوجيه والتسديد دون التمادي والانصياع في ذلك؛ لكيلا يقع في المحظور، وتختلط له الأمور، مثل قوله:

وهذا لعمر الله هو منزع أصولي، فإن حمل المطلق على المقيد، والمسكوت على المنطوق: أصل من أصول الفقه مهم، ولكنه يفتقر إلى التحقيق، ولا يحمل إلا بطريق، وللعلماء رحمهم الله فيه تفصيل وتأصيل وتقسيم واستدلال، وكلام طويل ليس هذا موضعه، لأنه يخرج بنا عن الغرض المقصود، والمحتاج إليه في هذه المسألة من ذكر ذلك الأصل أن يقال: **إن حمل المطلق على المقيد وإن اختلفوا فيه فالذي يحمله منهم حيث يحمله عليه إنما يراعى فيه أن يكون التقييد أو الإطلاق في قضية واحدة متعينة، فإن صح اتحاد القضية، وورد فيها لفظان: أحدهما: مطلق، والآخر: مقيد، حينئذ يكون الحمل بشروط وتوجيه. . .**

- الاختصار في النقد مع الإحالة على مصادر التوسع، مثل قوله عن حديث الأحنف مرفوعاً: إن إسحاق بذل مهجة دمه في سبيلي. وهذا ضعيف. . .

---

(١) انظر جواب التلمساني عن مسألة من غرناطة، طبع بتحقيقي عن دار الكتب العلمية بذيل كتاب «عمل من طب لمن حب للمقري».

وقوله: وقد حققنا ذلك في كتاب «ناسخ القرآن ومنسوخه»، وهو القسم الثاني من علوم القرآن العلية.

ـ تسطيره لبعض القواعد والأصول: مثل قوله: وإنما كانت الحجة تقوم لو أسنده إلى النبي ﷺ وصح عنه، فأما ما اجتهد فيه هو لنفسه وأنبطه بفكره، فغيره من الصحابة رضي الله عنهم مساوٍ له فيه أو فوقه، وبتعارض أقوالهم يرجع إلى الاجتهاد.

ـ إتقانه لأصول الجدل وقواعد البحث والمناظرة، وذلك جلي في جميع مباحث الجزء، ومن أمثلة ذلك: استخدامه لأسلوب الإلزام: كقوله: ولو سلمناه لكم تسليم جدل لا تسليم اعتقاد، فلا نقول...

ـ وإذا خشي الانزلاق في مهاوي الاستطراد التي لا قعر لها؛ وضع الحد لذلك ونبه، مثل قوله: **وهذا فصل إن دخلنا في بيانه طال الكلام واتسع الخرق، وموضعه أصول الدين، ولسنا لذلك، ولا ضرورة إليه، وهذا هو اعتقاد أهل السنة من المسلمين، فافهموا هذه النكتة حتى تصلوا إلى معرفتها في موضعها إن شاء الله تعالى.**

ـ ختمه لبعض الاعتراضات بلفتات توجيهية إرشادية، مثل قوله: فيا معشر طلبة الحقائق المنصفين في سلوك الطرائق، هل يصلح التعلق في مسألة بمثل هذه الدلالة الطويلة العريضة المتشعبة على هذه الفصول المتعلقة لهذه الأصول التي تملأ القراطيس، وتستغرق راحة النفوس، فتمر هكذا على ظاهرها مروراً، ولا توفي حقها تبييناً وتقريراً، فمن قنع بسرد الروايات، والتقليد في الاعتقادات، استغنى عن التمرين، وكان من جملة المقصرين، ومن غدا وراح طالباً التحقيق، فلا بد من التولج في الطريق، فإما واصل وإما مأجور كأنه واصل، **وعلى كل حال فلا يصح التعلق بهذه الآية، فاعلموه، وهذه نكتة حسنة مختصرة، قوية في المسألة، وعمدة معتمدة من عُمُدِها، وإنما طوّلها أصحابنا، وأدخل فيها ما ليس منها، وسترى ذلك عند سوقها في فصل المختار مبسوطة إن شاء الله.**

ـ نقده للأحاديث والأخبار نقداً متيناً، يشمل الجهتان معاً؛ أي الإسناد والمتن، أو بتعبير آخر: النقد الداخلي والنقد الخارجي. مثل قوله: هذا حديث مثبج، فإن أوله حديث المناسك، وآخره حديث الذبيح، وقد اختلف فيهما، فمن الناس من جعلهما حديثين، ومنهم من جعلهما واحداً وسردهما غير هذا السرد...

الفصل الثالث: وهو الأخير، في بيان المختار وعليه العمدة والمدار:

فصل فيه بين الأقوال، وبت في الخلاف الناشىء حول المسألة، ليخلص إلى القول المرتضى الذي اطمأنت إليه نفسه، ووافق نهج التحقيق المتين، عند أهل العلم الراسخين، وقبل الإعلان عن رأيه الصريح، قدم بتمهيد مهم مفيد، هو ميزان توزن به المسائل الاجتهادية الخلافية، ومعيار يراعى قبل التعامل معها، والخوض في لجتها. قال رحمه الله تعالى:

كل مطلوب في الشريعة لا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون المقصود منه العلم.

الثاني: الاعتقاد وغلبة الظن.

فما كان من معرفة الله تعالى بصفاته العلا وأسمائه الحسنى والنبوة والنبيين، وما تعلق بذلك مما قيل للمصطفى ﷺ: (فاعلم أنه لا إله إلا الله)، وقيل للعامة فيه ذلك: (لتعلموا أن الله على كل شيء قدير) ونحوه مما فرض على الخلق معرفته، وأخذوا بعلمه، فلا طريق إليه إلا قواطع الأدلة من مسالك العقول ونصوص الشريعة في الكتاب العزيز والسنة المتواترة. وما كان من المطلوبات التي المطلوب منها الاعتقاد والظن دون العلم؛ كأحكام أفعال المكلفين الشرعية المنقسمة إلى خمسة أقسام عند علمائنا أئمة الإسلام: واجب، ومندوب، ومحظور، ومكروه، ومباح، فلا

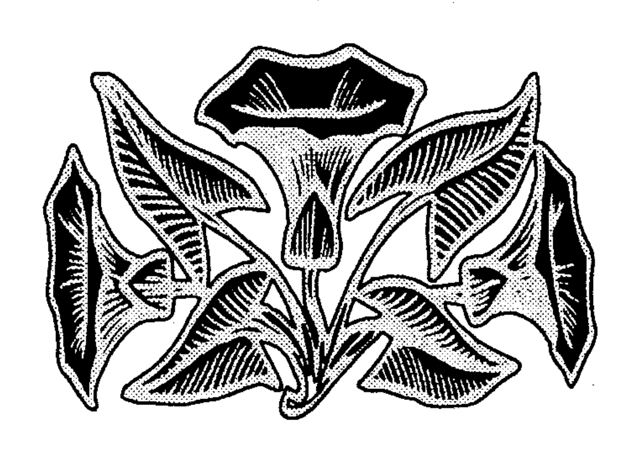
مدخل لمسلك العقول فيها، وإنما هي موقوفة على الخبر وما تعلق به، ويُكْتَفَى فيها بالظاهر والعموم ودليل الخطاب وفحواه، ومضمنه ومعناه، وهو القياس.

وهذه مقدمة عقلية وشرعية اتفق العلماء عليها وإن اختلفوا في تفاصيل منها، ولا تخرج عن هذين القسمين مسألة، اللَّهم إلاَّ أنه هنالك مسائل لم يفرض على الخلق علمها؛ كمعرفة أن الحوض هو قبل الصراط أو بعده، والعصاة هل يأخذون كتبهم بأيمانهم أو شمائلهم، وحال العاصي في عذاب القبر، فهذا لم يفرض علمه، ولا في الشريعة قاطع موصل إليه، ولا هو مما يدرك بخبر الواحد لو وجد صحيحاً فيه، **فإن خبر الواحد يستحيل أن يفيد علماً قاطعاً، كما يستحيل أن يفيد الدليل العقلي أو الخبر المتواتر ظناً.**

فإذا ثبت هذا فمسألتنا في تعيين الذبيح من هذا القسم؛ فإنها من المسائل الشرعية التي لم يكلفنا الشرع فيها حكماً، فلا يستطيع أحد أن يحصل فيها علماً قاطعاً لعدم طرقه من نص الكتاب والسنة المتواترة، وإلى هذا فليس فيها نص مشهور من أخبار الآحاد يوثق به ويركن إليه، وقد كنا نكف عنها لولا أن العلماء قديماً تمرنوا فيها وتولوا ذكرها، وقد قيل لسعيد بن المسيب رضي الله عنه: إن الذبيح إسحاق، معاذ الله؛ بل هو إسماعيل، وقيل: ما فتح بابها وألقى حجابها أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنه تكلم فيها، وقد كان رحمه الله وقافاً عند المشكلات، مقتفياً من الشريعة البيّنات، وهو رضي الله عنه قد أبى الحكم بين مكة والمدينة بتفضيل إحداهما، وذلك أقرب من مسألتنا في التفضيل، فاقتفينا ذلك المنحى، وسألنا من الله عزَّ وجلَّ التوفيق إلى الطريق الأوضح الأهدى.

وقلنا بعد الذي تميل إليه النفس، ويحصل به الأنس، ويقوى في موارد الشريعة ومصادرها: إنه إسماعيل عليه السلام، وله يشهد الظاهر من كتاب الله تعالى، والتأويل من أوجه بعضها أقوى من بعض، وإن كان جماعها يرجح المقصود ويعضده.

التفاتة مهمة: وهذه الرسالة يظهر من سياقها أنها خضعت للتهذيب والاختصار من طرف صاحب «الدر المنظم»، وقد صرح بذلك عند الانتهاء من إدراج نصها، فقال: «وجنحنا فيها للتقريب والاختصار، ولم تخرج عن قصدنا في الاحتجاج والانتصار، وقد جاءت كافية مستقلة لمن أراد الاكتفاء بها والاعتماد عليها والاقتصار».



موارده في النقل:

مصادره في هذا الجزء تبدو غزيرة وحفيلة، شملت مختلف الفنون؛ من تفسير وحديث ولغة وفقه وأصول... إلا أنه في الغالب لا يشير إلى مصدر معين إلا نادراً، والمصادر التي أشار إليها:

- موطأ مالك.
- تفسير ابن عطية المسمى: المحرَّر الوجيز.
- تفسير الطبري. هذا لم يسمه، لكن يعرف من خلال الروايات التي أوردها من طريقه.
- كتابه الناسخ والمنسوخ.

ما ألف في هذه المسألة من أجزاء ورسائل:

- كتاب الذبيح للأديب الشاعر محمد بن عبيدالله العتبي (ت٢٢٨هـ)، ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان **٣٩٨/٤**.

- كتاب الاختلاف في الذبيح من هو؟ جزء للحافظ المقرىء مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ). ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان **٢٧٦/٥**، وذكره ابن خير في الفهرست **٤١** باسم كتاب مسألة الذبيح.

- القول الصحيح في تعيين الذبيح للشيخ تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٥٦هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون **١٣٦٤/٢**.

- القول الفصيح في تعيين الذبيح للحافظ جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي. طبع ضمن الحاوي **٤٩٢/١ ـ ٤٩٨** .وهو جزء مختصر في ثلاث ورقات، ذكر فيه الأقوال باختصار مع نقد يسير لبعضها، وفي خاتمة

المطاف علق القول ولم يرجح، إذ قال: وجزم بهذا القول ـ أي إسحاق ـ القاضي عياض في الشفا، والسهيلي في التعريف والإعلام، وكنت ملت إليه في علم التفسير، وأنا الآن متوقف في ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ـ القول المليح في تعيين الذبيح لعلي بن برهان الدين الحلبي. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون **١٣٦٥/٢**.

ـ التصريح بمضمون الذبيح لابن طولون الشامي، ذكرها حاجي خليفة فقال: صرح فيها بأن الذبيح إسماعيل، وقال: وللإمام أبي بكر بن العربي، أوله الحمد لله الذي دل على طريق الهدى... إلخ كشف الظنون **١٩١٩/٢**.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت على نسختين مستلتين[١] من كتاب «الدر المنظم» لأبي العباس العزفي:

الأولى: عن النسخة المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: **١٤٦٩٥**.

والثانية: عن نسخة بخط شيخنا العلاَّمة المحقق محمد بوخبزة بارك الله في عمره، ونفعنا بعلمه. انتسخها من مخطوطة كانت في ملك الكتبي المشهور بتطوان والنواحي محمد احنانا الغماري.

والنسختان قد اشتركتا في التحريف والتصحيف، والسقط أحياناً؛ لكني عالجت ذلك بالإصلاح والضبط ـ ما استطعت ـ وفق قواعد التحقيق عبر تتبع سياق الكلام وسباقه، أو الرجوع إلى مصدره إن كان نقلاً أو اقتباساً.

ومن هذا يتبين أن الرسالة كانت في حكم المفقود لولا أن أبا العباس العزفي صانها وحفظها حين أدرجها في الجزء الثاني من كتابه «الدر المنظم في المولد المعظم»[٢].

---

(١) وفي خزانة العلامة عبدالله كنون نسخة أندلسية نفيسة دبّ إليها الفساد بسبب الحشرة اللعينة الأرضةّ، فتخرقت لوحاتها وتقطعت كلماتها، بحيث لا ينتفع بها إلا في القليل النادر.

(٢) وللأستاذ سعيد أعراب رحمه الله الفضل كذلك في الإشارة إليها والتعريف بنسخها في كتابه: «مع القاضي أبي بكر بن العربي» ١٧٢.

والرسالة ثابتة النسبة لمؤلفها، فقد نسبها له المقري في نفح الطيب مرتين[1].

منهجي في التحقيق:

وقد كان منهجي في خدمة الرسالة يسير وفق الخطوات الآتية:

١ ـ قمت بنسخ المخطوط وفق الرسم المتعارف عليه الآن.

٢ ـ صححت النص وضبطته.

٣ ـ عزوت النقول إلى مصادرها.

٤ ـ عزوت الآيات إلى سورها.

٥ ـ خرجت الأحاديث النبوية باختصار.

٦ ـ قدمت للرسالة بمقدمة ذكرت فيها:

- جهود العلماء في الاعتناء بمبهمات القرآن.
- قيمة الرسالة من خلال المضمون والمنهج.
- استخراج موارد النقل عند ابن العربي.
- إيراد لائحة بأسماء من ألفوا في تعيين الذبيح.

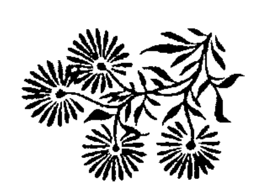
ونسأله سبحانه التوفيق والسداد

في سائر الأعمال حتى نقدم عليه بخير زاد

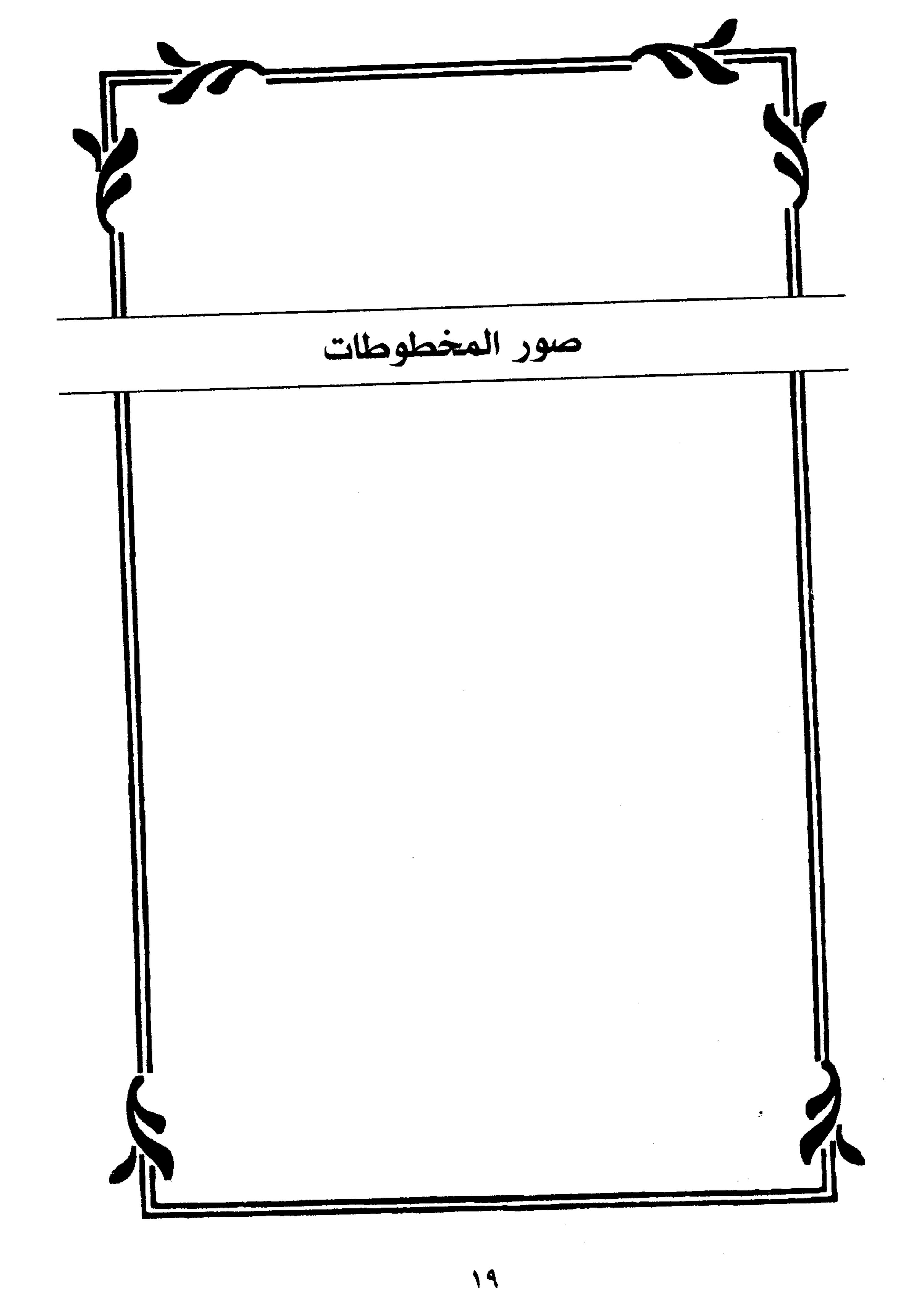
آمين

وكتب بدر العمراني

في طنجة: في العشر الأوائل من ذي الحجة ١٤٢٣هـ



(١) انظر: ٣٤/٢، ٥٠٧/٣.



صور المخطوطات

أرقام متابعة	الملاحظات والإضافات
	هذه الرسالة تسمى تيسير الصحيح في تعيين الذبيح لابن العربي المعافري حسبما أملاه ... الكلام العزفي سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال العلامة الشيخ أبو العباس العزفي السبتي في الباب الثالث من كتابه الدر المنظم في المولد المعظم من الكلام على تعيين الذبيح ما نصه: وقال الحافظ الجليل أبو بكر بن العربي رحمه الله، ومن أجود كتب المسألة جزء أحسنا بموقعه من تفرقه، وجمع ما تفرق منه في كتب العلماء ورتبه وأحكمه، وكمل ما قيل أنه غير حسن الكلام فيه وتممه، فقال فيه: فأول ما نبدأ به بعد الاستخارة والتوكل والنظر فيما تناوله والتأمل، سطر المقالات، ثم نعقبه بذكر الحجج والاعتراضات والانفصالات، ونختمه إن شاء الله بذكر المختار من المذاهب والدلالات، بمعونة الله وتوفيقه، ثم قال

فصل في سطر المقالات

اختلف العلماء رضي الله عنهم من الصحابة والتابعين، وسائر فقهاء الإسلام رحمة الله عليهم أجمعين في الذبيح من ولد الخليل إبراهيم صلوات الله عليه. فقالت طائفة هو إسحاق عليه السلام منهم عمر ابن الخطاب رواه عنه صفوان بن عمرو وغيره وعلي بن أبي طالب رواه عنه أبو الفضل وغيره وأبو ذر وعبد الله بن مسعود في رواية أبي الأحوص عنه وجابر بن عبد الله وأبو هريرة والعباس بن عبد المطلب في رواية الأحنف عنه ومعاوية وابن عباس رواه عنه سعيد بن جبير وعكرمة ويوسف بن مهران وقال به من التابعين وسائر العلماء مجاهد وسعيد ومسروق وعكرمة ويوسف بن مهران وقتادة وعبد الله بن شقيق وكعب القرظي والحسن بن أبي الحسن وعبيد بن عمير بن سابط وأبو عثمان النهدي وأبو صالح السمان والقاسم بن أبي بزة وأبو ميسرة ومقاتل بن سليمان وروي عن الزهري واختاره مالك بن أنس والليث بن سعد المصري ومحمد بن جرير الطبري وابن قتيبة. وقالت طائفة هو إسماعيل منهم عبد الله بن عمر رواه مجاهد ومعاوية في رواية أخرى عنه ومنهم ابن عباس في رواية أبي الطفيل والشعبي ومجاهد والزهري ويوسف بن مهران رواه عنه علي بن زيد ومنهم عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي ومجاهد والكلبي والسدي وروي عن الحسن البصري واختاره المتكلمون من أهل السنة منهم القاضي أبو بكر بن الطيب وأبو الحسن الأشعري وأبو بكر بن فورك وأبو المعالي، واختاره أبو عبد

صورة بدء الرسالة عن نسخة الشيخ محمد بوخبزة

لم يكن من هذا القبيل بالبلوغ ذكر جواب ثالث وذلك انا نقول يحتمل ان يكون الامر بذبح اسماعيل بعد بناء البيت وهو الاشبه كما قررناه فيما تقدم فلذا نقول انه امر بذبحه كبيرا فانه ابلغ في المحبة وبين موضع الحج فانه اوفق للسنة وفي ايام الحج وهي جملة مناسك الحج فانه اتم للعبادة وهو يوم النحر بمنى وهنالك كان الفداء وشرع الله لنا ذلك بسببه وابقاها سنة في عقبه وهذا كله يعضد انه اسماعيل ويشهد لتعيينه فيه فرغ التاويل ثم الرسالة وقال بعدها ابو العباس العزفي صاحب الدر المنظم المنقول منه ما نصه قلت

فما استوعبنا القول كما تركنا في مسالة الذبيح وحشونا فيه من كلام العلماء رضي الله عنهم ما وصل الينا بالنقل الصحيح وانتهى كلام هذا العالم المحقق المتبحر المتفنن فانه كشف عن قناعها وحكى النزاع حتى وصل الى الخلاص الصريح وجمع فيها من المعقول والمنقول واستوعب ما ورد في كتاب الله وسنة الرسول وسلك فيها طريقة المناظرة عند المحققين من الفقهاء واهل الاصول وهذا منزع على [illegible] [illegible] الاعلام [illegible] من النقل [illegible] بالمطالعة والمذاكرة وعثرنا عليه بالمباحثة والمذاكرة وقصدنا فيه الى التقريب والاختصار ولم نخرج في مقصدنا الى الاحتجاج والاستظهار ومن هاهنا كلامه مستقلة لمراد الاكتفاء به والاعتماد عليه والاقتصار ثم من الباب الثالث من الجزء الاول من الدر المنظم في المولد المعظم لابي العباس العزفي السبتي رحمه الله من نسخة عثرت عليها [illegible] التطواني في شهر ربيع الاول والثاني من عام [illegible] ابي عبد الله محمد بن [illegible] الاسكندراني [illegible] [illegible] الجزء الثالث من [illegible] الرسالة من اخبار الثقات [illegible] العباس المقري رحمه الله

صورة ختم الرسالة عن نسخة الشيخ محمد بو خبزة

آ ومن بني بشر وهم ساكنوا البيت ونفيه اسماعيل فذكر ابراهيم وابنه وقد بعثه في شعره فقال
الخير ابراهيم بفضله الله بنذر له الذي اوفى به اضجع بكره ليذبحه اذ ليس في عن الله عنا
قال له لا تجزع بني فقد علمت ما قد نذرته وبكا .. الوالد الباكي يحذر ان يبخل بكره ولن يطغى
فانتموا فاصفقا ملأوا ايقنا بان الله يبوا .. ما يرجسان في خلايهما ويعلم السر والنجم به ا
بينا ايشاور الولد وقد زمع من امره لذبحه وفطا .. فالقم الاوداج مدية شفرة من الشفار فسل
لم يرا الا الكبش في مرسو المرء في السماء اذ ندا .. بان ذا روح لا اله [..] ان الكبش فاعلمن للغلام وفاء
اذبح واتكفيريدك واسبل عبرة وبكا .. ان يعيني كلما صنعا وان عندي الجـــزا
ابيات في شعره ان الذي امر ابراهيم بذبحه من ابنيه بكره وبكره اسماعيل وهو اكبر من
اسحاق في علم الناس كلهم اهل الكتاب الاول والعرب من بني اسماعيل وذكر في قوله ان الذبيحة التي
امر بها كبش والله اعلم وقد ... امية بن ابي الصلت الثقفي ايضا يذكر ابراهيم والذي امره
من ذبح بكره
ولابراهيم الموفي بالنذر احتسابا وحامل الاجزال .. بكره لم يكن ليصبر عنه لم يراه في معشر اقتال
ابني اني نذرتك لله شحيطا فاصبر فدى لك خالي .. فاجاب الغلام ان قال فيه كل شيء لله غير انتحال لي
انما او في ما نذرت واخر من ذمي ان يسه سربال .. واشدد الصفد لا احيد من السكين حيد الاسير ذي الاغلال
وله مدية تخايل في اللحم هذام حنية كالهلال .. بينما يخلع السرابيل عنه فكه ربه بكبش جلال
فخذن ذا وارسل ابنك اني للذي قد فعلتما غير قال .. والذي يتقي واخر مولود فطار منه بسمع فعال
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال .. **وقال القاضي** العالم ابو بكر بن العربي
رحمه الله وقد افرد لهذه المسئلة جزءا احسن ابن فيه من تقدمه .. وجمع ما تفرق منه في
كتب العلماء ورتبه واحكمه .. وكمل ما ابتداه غيره من الكلام فيه وتممه .. فقال فيه فاول
ما نبدا به بعد الاستخارة والتوكل .. والنظر فيما نحاوله والتامل .. سطر المقالات ثم نعقبه
بذكر الحجج والاعتراضات والانفصالات ونختمه ان شاء الله بذكر المختار من المذاهب والدلالات
بمعونة الله وتوفيقه **فصل** في سطر المقالات **اختلف** العلماء رضي الله عنهم
من الصحابة والتابعين وساير فقهاء الاسلام رحمة الله عليهم اجمعين في الذبيح من ولد الخليل ابراهيم
صلوات الله عليهم فقال قايلون هو اسحاق عليه السلام منهم **عمر** بن الخطاب رواه عنه
معمر بن عمرو وغيره وعلي بن ابي طالب رواه عنه ابو الفضل وغيره وابو ذر وعبد الله بن

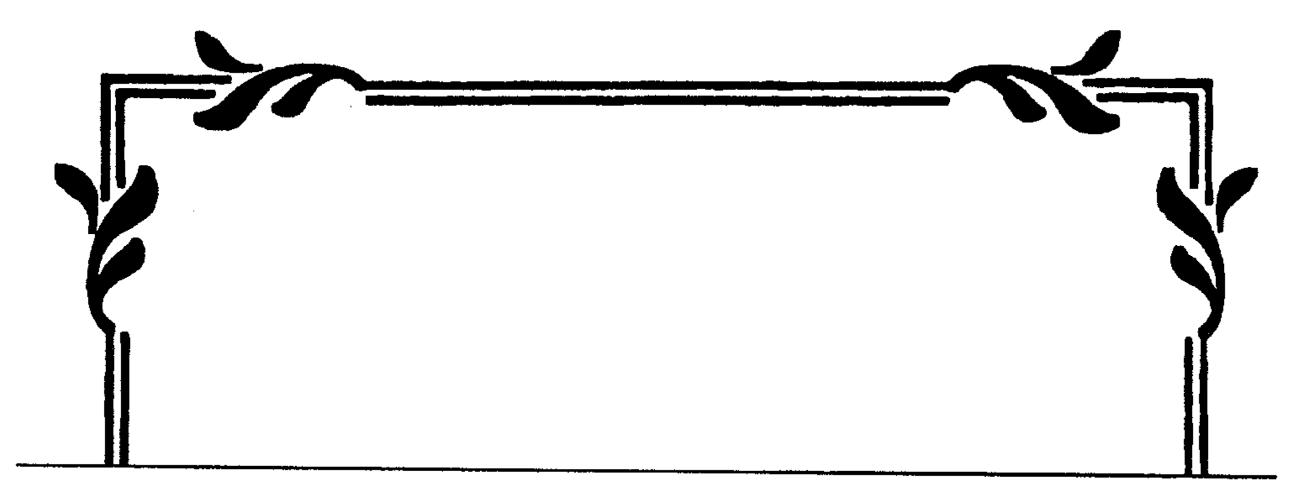
مسعود

صورة بدء الرسالة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط

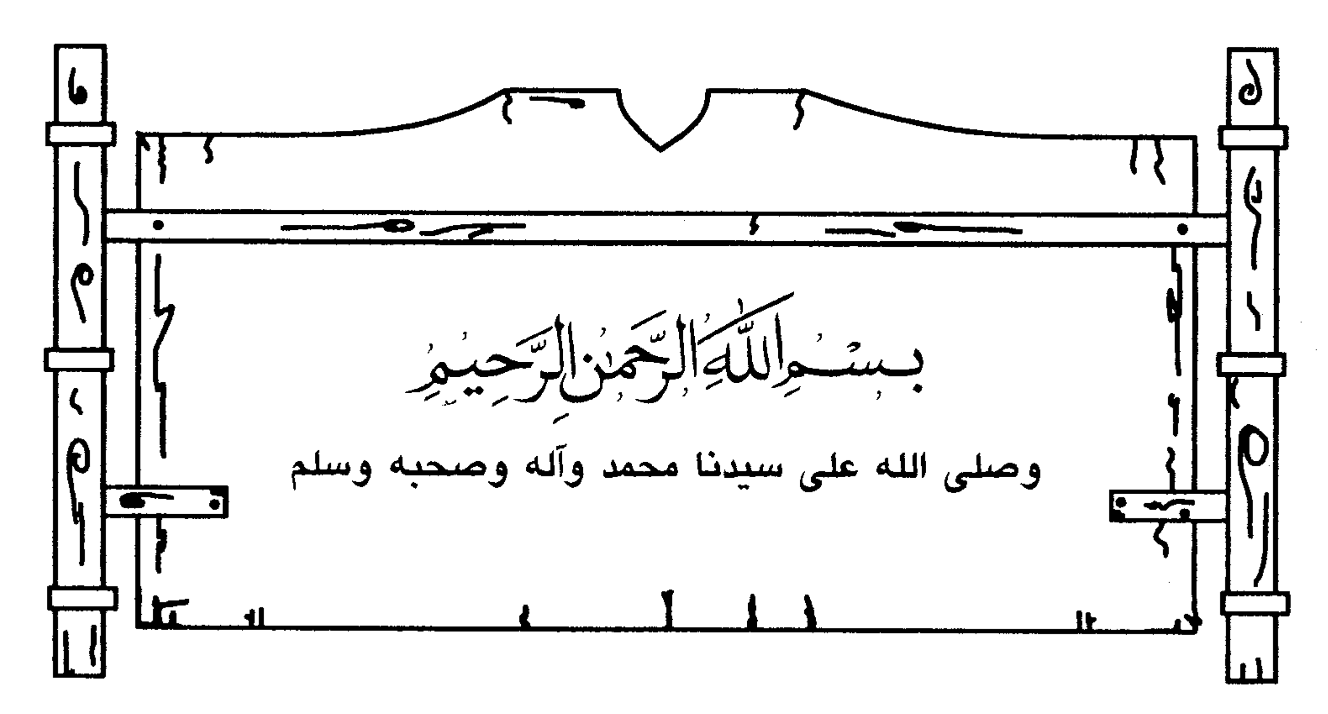
جاء لهذا الحجر فوضعه له فقام عليه وهو يبني وإسماعيل يناوله الحجارة وهما يقولان ربنا تقبل منا
إنك أنت السميع العليم. قالوا وجه الدليل من هذا الخبر أن الله سبحانه أنبأنا على لسان رسوله صلى
الله عليه وسلم بقصة إبراهيم مع إسماعيل من أولها إلى بناء البيت وذكر اختلافه لمكة ثلاث مرات
ولم يذكر فيها أنه أمر بذبحه ولا شيئا من ذلك في أمره وهذا يدل على أن الأمر جرى مع إسحاق صلى
الله عليه وسلم إذ لو كان مع إسماعيل لكان ذكره أهم مما ذكر من أمره وأولى بالإخبار به. **الجواب**
عن ذلك من أوجه **أحدها** أن راوي هذا الخبر ابن عباس رضي الله عنه وهو المخبر به فلو كان هذا من
العمدة في هذه المسألة لعول ابن عباس عليه ولحكم بأنه الذبيح **وقد** اضطرب قوله في ذلك
واختلفت الروايات عنه فدل على أن هذا ليس من العمدة البينة التي يثبت التعلق بها على الحجة
فيها. **جواب** ثان وذلك أنه ليس يلزم ممن ذكر ما جرى ذكر الذبيح فإن له
أن يذكر بيان ما شاء ويمسك عن بيان ما شاء وإنما كان يلزم هذا لو كان تعيين الذبيح من قبيل
الأعمال التي يلزم القيام بها في الدين أو من قبيل الاعتقادات التي يتعين طلب الحق فيها ويلزم
وما لم يكن من هذا القبيل فلا يلزم ذكره. **جواب** ثالث وذلك أنا نقول يحتمل أن
يكون الأمر بذبح إسماعيل بعد بناء البيت وهو الأشبه كما قدمنا بيانه فإنا نقول إنه أمر بذبحه
كبيرا فإنما ذبح في المنية وفي موضع الحج فإنه أول السنة وفي أيام الحج ومن جملة مناسك
الحج فإنه أتم للعبادة وفي يوم النحر بمنى وهنالك كان الفداء وشرع الله لنا ذلك بسببه
وأبقاها سنة في عقبه وهذا كله يعضد أنه إسماعيل ويشهد لتعيينه فيه قرب التأويل
فصل وقد استوفينا القول كما شرطنا في مسألة الذبيح وحشرنا فيها من كلام العلماء
رضي الله عنهم ما توصل إلينا بالنقل الصحيح واغتنمنا كلام هذا العالم المحقق المتقن فإنه
كشف عن وجوهها وبحث عن لبابها حتى وصل إلى الخالص الصريح وجمع فيها بين المعقول والمنقول
واستوفى ما ورد في كتاب الله وسنة الرسول وسلك فيها طرق المناظرة عند المحققين من
الفقهاء وأهل الأصول وهذا منزع علمي مفيد ومأخذ فقهي نظري شديد لا يعرف قدره إلا العالم
المتمكن من التصرفات في العلوم باع مديد وهو مما استفدناه بالمطالعة والمناظرة وعثرنا عليه
بالمباحثة والمداركة وجمعنا فيها للتقريب والاختصار ولم نخرج عن قصدنا في الاحتجاج والانتصار
وقد جاءت كافية مستقلة لمن أراد الاكتفاء بها والاعتماد عليها والانتصار

وأما الذبيح الثاني فهو عبد الله بن عبد المطلب

صورة ختم الرسالة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط



تحقيق رسالة
تبيين الصحيح في تعيين الذبيح



قال العلاَّمة الشيخ أبو العباس العزفي السبتي في الباب الثالث من كتابه «**الدر المنظم في المولد المعظم**» في الكلام على تعيين الذبيح ما نصه:

وقال القاضي العالم أبو بكر بن العربي رحمه الله، وقد أفرد لهذه المسألة جزءاً حسناً بَذَّ فيه من تقدمه، وجمع ما تفرق منه في كتب العلماء ورتبه وأحكمه، وكمل ما ابتدأه غيره من الكلام فيه وتَمَمَّه، فقال فيه:

فأول ما نبدأ به بعد الاستخارة والتوكل، والنظر فيما نحاوله والتأمل، سطر المقالات، ثم نعقبه بذكر الحجج والاعتراضات والانفصالات، ونختمه إن شاء الله بذكر المختار من المذاهب والدلالات، بمعونة الله وتوفيقه، ثم قال:

❊ ❊ ❊

□ فصل في سطر المقالات

اختلف العلماء رضي الله عنهم من الصحابة والتابعين، وسائر فقهاء الإسلام رحمة الله عليهم أجمعين في الذبيح من ولد الخليل إبراهيم صلوات الله عليه، فقال قائلون: هو إسحاق عليه السلام، منهم: عمر بن الخطاب رواه عنه صفوان بن عمرو وغيره، وعلي بن أبي طالب[1] رواه عنه

(١) وله رواية أخرى يرجح فيها أن الذبيح إسماعيل، أشار إليها ابن حجر في الفتح ٣٧٨/١٢.

أبو الفضل وغيره، وأبو ذر، وعبدالله بن مسعود في رواية أبي الأحوص عنه[١]، وجابر بن عبدالله، وأبو هريرة[٢]، وعباس بن عبدالمطلب في رواية الأحنف عنه[٣]، ومعاوية، وابن عباس رواه عنه سعيد بن جبير[٤] وعكرمة[٥] ويوسف بن مهران[٦]. وقال به بعض التابعين وسائر العلماء: مجاهد، وسعيد، ومسروق[٧]، وعكرمة، ويوسف بن مهران، وقتادة، وعبدالله بن شقيق، وكعب القرظي، والحسن بن أبي الحسن، وعبيد بن عمير[٨]، وابن سابط[٩]، وأبو عثمان النهدي، وأبو صالح السمان، والقاسم بن أبي برة، وأبو ميسرة[١٠]، ومقاتل بن سليمان، وروي عن الزهري، واختاره: مالك بن أنس، والليث بن سعد المصري، ومحمد بن جرير الطبري[١١]، وابن قتيبة.

وقال: هو إسماعيل، منهم: عبدالله بن عمر رواه مجاهد[١٢]، ومعاوية في رواية أخرى عنه[١٣]، ومنهم ابن عباس[١٤] في رواية أبي الطفيل[١٥]، والشعبي[١٦]،

---

(١) رواه الطبري في تفسيره ٨١/٢٣.
(٢) عن كعب رواه الطبري في تفسيره ٨١/٢٣.
(٣) رواه الطبري في تفسيره ٨١/٢٣ .رواه البزار وفيه مبارك بن فضالة وقد ضعفه الجمهور، قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٨.
(٤) رواه الطبري في تفسيره ٨٣/٢٣.
(٥) رواه الطبري في تفسيره ٨١/٢٣.
(٦) رواه الطبري في تفسيره ٨٣/٢٣.
(٧) رواه الطبري في تفسيره ٨١/٢٣.
(٨) رواه الطبري في تفسيره ٨٢/٢٣.
(٩) رواه الطبري في تفسيره ٨٢/٢٣ .في الأصل: عبيد بن عمرو بن سابط. والصواب ما أثبته.
(١٠) رواه الطبري في تفسيره ٨٢/٢٣.
(١١) تفسير الطبري ٨٥/٢٣.
(١٢) رواه الطبري في تفسيره ٨٣/٢٣.
(١٣) رواه الطبري في تفسيره ٨٥/٢٣.
(١٤) قال ابن حجر في الفتح ٣٧٨/١٢: أشهر الروايتين عنه.
(١٥) رواه الطبري في تفسيره ٨٤/٢٣.
(١٦) رواه الطبري في تفسيره ٨٣/٢٣ .وفي إسناده عطاء بن السائب وقد اختلط.

وقحدم[1]، والزهري، ويوسف بن مهران رواه عنه علي بن زيد[2]، ومنهم عمر بن عبدالعزيز، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن كعب القرظي[3]، ومجاهد[4]، والكلبي، والسدي، وروي عن الحسن البصري[5]. واختاره المتكلمون من أهل السنة منهم: القاضي أبو بكر بن الطيب، وأبو الحسن الأشعري، وأبو بكر بن فُوْرَك، وأبو المعالي، واختاره أبو عبدالله النحوي نزيل مكة، **وهو الذي تميل النفس إليه.**

❋ ❋ ❋

□ فصل في ذكر الحجج للفريقين

ذكر حجج من قال إنه إسحاق: أما من قال بذلك فاحتج بقول الله تعالى[6]: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

قالوا: فالذي أتم عليهم من النعمة لا يحصى عدده[7]، ولكن كبر ذلك وعظمه: إنعامه على يوسف بتخليصه من السجن على ما اتهم به مما كان منزهاً عنه مكرهاً، وإنعامه على إسحاق وفداؤه من الذبح، وإنعامه على إبراهيم عليه السلام بنجاته من النار، وإن لم يكن ذلك فما هو؟ [والدال][8] والدليل على أنها أعظم النعم عليه قول الله عزَّ وجلَّ مخبراً عن يوسف عليه

(١) كذا بالأصل، ولعله محرف عن: مجاهد، وروايته عن ابن عباس أخرجها الطبري في التفسير ٢٣/٨٣.
(٢) رواه الطبري في تفسيره ٢٣/٨٣ .وعلي بن زيد بن جدعان سيء الحفظ.
(٣) رواه الطبري في تفسيره ٢٣/٨٤.
(٤) رواه الطبري في تفسيره ٢٣/٨٤.
(٥) رواه الطبري في تفسيره ٢٣/٨٤.
(٦) يوسف: ٦ ـ ٨.
(٧) في ر: عدة.
(٨) ساقطة من ر.

السلام[1]: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ فلم ير نعمة عليه أجل قدراً، ولا أعظم خطراً من خلاصه من السجن، وقال في إبراهيم[2]: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، وقال تعالى[3]: ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا﴾ قصدوا به ريح[4] بقائهم وهلاكه فجعلنهم الأخسرين، وأرادوا به عزهم وهوانه فجعلنهم الأسفلين، فلم تبق نعمة يمنّ بها على إسحاق أعظم من خلاصه من الذبح، وهي النعمة التي توازي [في][5] الخلاص بين السجن وبين النار، وعلى هذه الآية **عول عكرمة في أن الذبيح إسحاق**[6].

قالوا: ويدل عليه أيضاً، قوله تعالى[7]: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ معنى قوله: ﴿ٱلْأَيْدِي﴾: القوة في[8] أمر الله تعالى، و﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ العلم بكتاب الله، قالوا: فذكر الله تعالى إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ولم يذكر معهم إسماعيل، لأن إبراهيم صبر على إلقائه في النار، وصبر إسحاق على الذبح، وصبر يعقوب على ذهاب بصره، ولم يبتل إسماعيل عليه السلام ببلوى، وهذه عمدة مقاتل [بن سليمان][9] ولفظه.

قالوا: ويدل عليه قول الله تعالى[10]: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ فذكر

---

(١) يوسف: ١٠٠.
(٢) العنكبوت: ٢٤.
(٣) الأنبياء: ٧٠.
(٤) في ر: ربح.
(٥) ساقطة من ر.
(٦) قال الطبري في تفسيره ١٥٤/١٢: حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين قال: ثني حجاج قال: أخبرنا أبو إسحاق، عن عكرمة في قوله: «ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق» قال: فنعمته على إبراهيم أن نجاه من النار، وعلى إسحاق أن نجاه من الذبح.
(٧) ص: ٤٥.
(٨) في خ: القوة من في. . .
(٩) ساقط من خ.
(١٠) الصافات: ١٠٧.

أن الفداء كان للغلام الحليم الذي بشر به إبراهيم حين سأله ولداً من الصالحين. وإذا كان المفدي هو المبشر به، وكان كل موضع ذكر في القرآن غير هذا من بشرى[1] إبراهيم بولد إنما هو إسحاق نصاً مقيداً، كان متعيناً[2] أن البشرى المطلقة هاهنا إنما هي إسحاق لما ثبت من وجوب حمل المطلق في كتاب الله وسنة رسوله من الأحكام على المقيد إرادة البيان، وهذه عمدتهم في المسألة، وعليها عول المحققون منهم كأبي جعفر الطبري وغيره، وقالوا: ويدل عليه قوله عزَّ وجلَّ[3]: ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ ١١٣﴾ وجه الدليل من هذا أن الله تعالى قال[4]: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ ١٠١﴾ ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾[5] وقال: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾[6] وقال: ﴿وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ١٠٧﴾[7] فلو كان المراد بهذا إسماعيل، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢ وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ﴾[8] ويجعل البركة على أحد ولدي إبراهيم وهو إسحاق دون إسماعيل، وقد ذكرهما[9] جميعاً لكان حطاً لمن ثبته ونقصاناً من درجته، يدل على أن المذكور في الآية أولاً هو إسحاق عليه السلام.

وأما مالك رحمه الله فاحتج بما روى عنه ابن القاسم قال: سئل مالك عن الذي فدي من الذبح من ولدي إبراهيم، قال: إسحاق، وقال ابن القاسم: وأخبرني ابن أشرس، قال: أخبرني مالك قال: بلغني أن موسى النبي عليه السلام قال: يا رب إنك أتيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب فضلاً

---

(١) في خ: بشر.
(٢) في ر: معيناً.
(٣) الصافات: ١١٣.
(٤) الصافات: ١٠١.
(٥) الصافات: ١٠٢.
(٦) الصافات: ١٠٣.
(٧) الصافات: ١٠٧.
(٨) الصافات: ١١٢ ـ ١١٣.
(٩) في ر: ذكهما.

كلما ذكرت ذكروا، وكلما ذكروا ذكرت، فبأي شيء كان ذلك يا رب؟ قال: إن إبراهيم لم يخير بيني وبين شيء إلا اختارني، وإن إسحاق بذل نفسه في، فما بعد ذلك، وإني لم أبتل يعقوب ببلاء إلا زاده ذلك حسن ظن بي. وكذلك روى أشهب عن مالك رحمه الله، وقال فيه: وأما إسحاق فإنه جاد لي بنفسه وهو بما وراءها أجود.

وأما الليث فقال: حدثني هشام بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: **«خيرني ربي عزَّ وجلَّ أن يغفر لنصف أمتي يوم القيامة أو الشفاعة فاخترت الشفاعة يوم القيامة، رجوت أن تكون أعم، ولولا ما سبق به الرجل الصالح إسحاق لما فرج الله تعالى له من الذبح، قال له إبراهيم: إن لك عند الله دعوة فاسأله إياها فيعطيكها، اعجل يا بني قبل نزغات الشيطان». وروي: لا يدخل الشيطان فيها شيئاً. وبه احتج كعب والقاسم بن أبي بزة، وروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه[1]، وروى العباس بن عبدالمطلب عن النبي أنه إسحاق، ورواه الأحنف بن قيس، وبه تعلق ابن قتيبة وجماعة وقالوا: روى السدي والكلبي أن الملائكة لما بشرت إبراهيم بإسحاق قال: هو لله ذبيح، فلما كبر الغلام، قيل لإبراهيم عليه السلام: أوف بنذرك في حديث**

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط وابن أبي حاتم في التفسير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله خيرني بين أن يغفر لنصف أمتي أو شفاعتي، فاخترت شفاعتي، ورجوت أن تكون أعم لأمتي، ولولا سبق الذي دعا إليه العبد الصالح لعجلت دعوتي أن الله لما فرج عن إسحاق كرب الذبح، قيل له: يا إسحق، سل تعطه، قال: أما والله لا تعجلنها قبل نزغات الشيطان، اللَّهمَّ من مات لا يشرك بك شيئاً قد أحسن فاغفر له»**.

قال ابن كثير: هذا حديث غريب منكر، وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث، وأخشى أن يكون في الحديث زيادة مدرجة، وهي قوله: إن الله تعالى لما فرج عن إسحاق إلى آخره، والله أعلم، فهذا إن كان محفوظاً فالأشبه أن السياق إنما هو عن إسماعيل وإنما حرفوه بإسحاق حسداً منهم... تفسير القرآن العظيم ١٧/٤.

وقال الهيثمي: فيه عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وشيخ الطبراني لم أعرفه. مجمع الزوائد ٢٠٣/٨.

طويل رواه جماعة عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ قالوا: ويدل عليه ما روى عبدالله بن وهب عن مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «أوحى الله إلى ملك الموت أن ائت يعقوب إسرائيل فسلم فأتاه فقال: السلام عليك يا يعقوب. قال له: عليك السلام، من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا ملك الموت. قال: مرحباً بمن كنت أتمنى لقيه بعد حين. قال: يا يعقوب وأنا كاره للقائك. قال: أسألك يا ملك الموت بالذي ملكك قبض الأرواح، هل قبضت روح يوسف؟ قال: لا وإنه لحي على الأرض. قال: فدعا بنيه وبني بنيه، وقال: ائتوني بدواة وقرطاس فاكتبوا: بسم الله الرحمٰن الرحيم، من يعقوب إسرائيل الله بن إسحاق ذبيح الله بن إبراهيم خليل الله إلى عزيز مصر»، وذكر الحديث بطوله[1].

قالوا: ويدل عليه ما روي أن أسماء بن خارجة ساب رجلاً فقال له: أنا ابن الأشياخ الكرام، فقال له عبدالله بن مسعود: الأشياخ الكرام يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح الله بن إبراهيم خليل الله[2].

ذكر حجج من قال: إنه إسماعيل عليه السلام، أما من قال إنه إسماعيل فاحتج بقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[3] على هذه الدلالة عول محمد بن كعب القرظي، ولم يلتفت إلى قول أبيه أنه إسحاق، ولا إلى مناظرته لأبي هريرة فيه، لعلمه بأن امتياح أبيه من بئر أجاج كدرة، وهي التوراة التي كانت بأيديهم مبدلة محرفة عما أنزلها الله عزَّ وجلَّ، وإنما عول على البحر العذب الصافي، وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

---

(١) وهذا حديث موضوع؛ لأن متنه مخالف لصريح القرآن.

(٢) رواه الطبري في التفسير ٨١/٢٣، والحاكم في المستدرك ٦٢٣/٢ وصححه، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٢/٨ وقال: رواه الطبراني [الكبير: ٨٩١٦] موقوفاً بإسنادين رجال أحدهما ثقات غير أن مشايخ الطبراني لم أعرفهم. وقال ابن كثير في تفسيره ١٨/٤: وهذا صحيح إلى ابن مسعود رضي الله عنه. وانظر: علل الدارقطني ٩١٣.

(٣) هود: ٧١.

قال ابن إسحاق: سمعت[1] محمد بن كعب القرظي يقول: إن الذي أمر إبراهيم بذبحه من ولده هو إسماعيل و[إنا لنجد] ذلك في كتاب الله تعالى، [في قصة الخبر عن إبراهيم وما أمر به من ذبح ابنه إسماعيل][2]، وذلك أن الله سبحانه يقول عند الفراغ من أمر المذبوح من ولد إبراهيم عليه السلام: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ وقال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ يقول: بابن وبولد ابن فلم يكن يأمره بذبح إسحاق وله فيه موعود وعدة، وقال: و[ما][3] الذي أمر بذبحه إلا إسماعيل بلا ريب، قال ابن إسحاق: وسمعته يذكر ذلك كثيراً، قال محمد بن كعب رحمه الله: ولقد ذاكرت به عمر بن عبدالعزيز وهو خليفة رضي الله عنه؛ إذ كان بالشام فقال له عمر: إن هذا لشيء ما كنت لأنظر فيه ولا أمتري أنه كما قلت، ثم أرسل إلى رجل كان عنده بالشام كان يهودياً أسلم فحسن إسلامه، وكان عند عمر من علمائهم فسأله رضي الله عنه عن الذبيح، فقال له: إسماعيل بلا شك، والله يا أمير المؤمنين إن يهود لتعلم ذلك ولكنهم يكتمونه، ويحسدونكم عليه معاشر العرب أن يكون أبوكم هو الذي كان فيه من أمر الله ما كان، صاحب الفضل الذي ذكر الله منه بصبره لما أمر به، فهم يجحدون ذلك، ويزعمون أنه إسحاق لأنه أبوهم، وقد كان كل منهما له مطيعاً مجيباً، هذا منتهى الحكاية[4].

وقد تمم هذه النكتة الذي تعلق بها محمد بن كعب القرظي بعض المتأخرين الحذاق فقال: قال الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ والوراء هو ولد الولد فبشر الله إبراهيم وسارة بولد إسحاق وَبُشّرا بإسحاق يعيش حتى يولد له ولد اسمه يعقوب وإنه لا يموت صغيراً، فغير جائز أن يأمر الله إبراهيم بذبح إسحاق وهو دون البلوغ، وكان قد أعلمه أنه لا يموت حتى يولد له، فكأنه أمره بذبح من قد أعلن أنه لا يذبح، وذلك

---

(١) كذا، وفي تفسير الطبري ٢٣/٨٤ أنه يروي عنه قصة عمر بن عبدالعزيز بواسطة بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي.

(٢) ما بين معكوفين ساقط من النسختين ومثبت من تفسير الطبري.

(٣) ساقطة من النسختين، ومثبتة من تفسير الطبري.

(٤) رواها الطبري في تفسيره ٢٣/٨٤ ـ ٨٥.

غير مستقيم، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ يدل على أنه كان دون البلوغ، ولم يقل أحد من الناس على الإطلاق إن إبراهيم أُمِرَ بِذَبْح وَلَدٍ قَدْ أَدْرَكَ وَوُلِدُ له، وإنما أمر بذبحه وهو صغير، وإذا دلت الآية على أن إسحاق بقي حتى ولد له، لم يجز في العقل أن يأمر الله بذبح إسحاق وهو صغير، وقد أعلمه أنه لا يموت دون البلوغ، فدل ذلك على أن الذبيح ليس هو إسحاق، وإذا لم يكن إسحاق فهو بلا شك إسماعيل إذ لا ثالث، **وهذه نكتة حسنة، ودلالة بينة، قريبة المآخذ، حسنة المساق، لا تبعد إلا على بليد، عن الفهم بعيد، والحمد لله.**

قالوا: ويدل عليه أن الله تعالى ذكر البشارة بإسحاق في حال الشيخ، وولادة إسماعيل كانت في حالة الفتوة، بدليل أنه بنى معه البيت، وأجمعت الأمة على أنه أكبر من إسحاق، ثم ذكر الله البشارة بإسحاق بعد الفداء والذبح، وقد ذكر هذه الدلالة بعضهم من وجه آخر فقال: إن إبراهيم بشر بإسحاق كبيراً بقوله: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾(١)، ولقول سارة: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾(٢)، قيل: كانت هي بنت تسعين سنة، وكان هو ابن(٣) مائة سنة، وبشر في سورة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ وهو في بدء معاندته لأبيه وللكفار وكسر أصنامهم ومجادلتهم وهو شاب لقوله: سمعنا فتى يذكرهم يقال له: إبراهيم، والفتى الشاب فيما ذكره الخليل [وغيره](٤) من أئمة اللغة رحمهم الله، ولم يذكر ذلك في غير الموضع مع البشرى، فدل اختلاف الحالتين فيهما إلى بشريين(٥) من الله تعالى:

إحداهما: بإسماعيل بعد رغبته وسؤاله وهو شاب وهي في سورة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾.

---

(١) الحجر: ٥٤.

(٢) هود: ٧٢.

(٣) في خ: من.

(٤) ساقط من ر.

(٥) بالأصل: بشريان. وهو لحن. لأن المثنى يُجَرّ بالياء.

والثانية: بإسحاق وهو في حال الكبر ولم يتقدم له في ذلك رغبة ولا سؤال[1].

قالوا: ويدل عليه قول الله عزَّ وجلَّ مخبراً عن إبراهيم: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ فأنكر البشرى بالولد، وهذا يدل على أنه غير الذي سأل فيه ربه حين قال: رب هب لي من الصالحين، والذي أنكر إسحاق، فدل[2] على أن الذي طلب هو إسماعيل، والذبح إنما كان في الذي طلب على ما نص عليه في سورة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ في قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾، ويدل عليه أيضاً أن الله تعالى قال في سورة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ جواباً على سؤال إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾، وقال في سورة الحجر والذاريات: ﴿بِغُلَٰمٍ

---

(١) وممن اختار هذا الاختيار: السبكي، قال الحافظ في الفتح ٣٧٨/١٢: وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً، وهو: قوله في الصافات: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾، وقوله في هود: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، قال: ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين: الأولى عن طلب من إبراهيم، وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد فبشره بغلام حليم، فلما بلغ معه السعي قال: يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك. والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ واستبعد من مثله أن يجيء له الولد، وجاءته الملائكة عندما أمروا بإهلاك قوم لوط، فبشروه بإسحاق، فتعين أن يكون الأول إسماعيل، ويؤيده أن في التوراة أن إسماعيل، بكره، وأنه ولد قبل إسحاق. قال الحافظ: وهو استدلال جيد، وقد كنت أستحسنه وأحتج به إلى أن مر بي قوله في سورة إبراهيم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾، فإنه يعكر على قوله: إنه رزق إسماعيل في ابتداء أمره وقوته؛ لأن هاجر والدة إسماعيل صارت لسارة من قبل الجبار الذي وهبها لها، وإنها وهبتها لإبراهيم لما يئست من الولد، فولدت هاجر إسماعيل، فغارت سارة منها، كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وولدت بعد ذلك إسحاق...

قلت: وسيجيب عن هذا الإشكال ابن العربي في ما يأتي من الفصل المتعلق بالقول المختار. فلينظر لزاماً لأنه من دقائق الأنظار المجلية لغوامض الأفكار. والله أعلم.

(٢) في ر: يدل.

عَلِيمٍ﴾[1]، فوصف الغلام المبشر به في الحجر والذاريات بالعلم، وهو إسحاق بلا خلاف لأجل أن المبشرة سارة وهي أم إسحاق، ووصف المبشر به في والصافات بالحلم، فلما دل اتفاق الصفتين بالعلم في هاتين السورتين المذكورتين على اتفاق الموصوف وهو: إسحاق، دل [على][2] اختلاف الصفة في والصافات وهي الحلم[3]، مع ذلك على اختلاف الموصوف وهو: إسماعيل.

قالوا: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾[4] وذلك الصدق هو صبره للذبح، وإتمامه لما وعد من نفسه؛ حيث قال: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5] فلما حاول ذلك أبوه منه وفى بتوفيق[6] الله[7] بما كان [وعد][8] من نفسه لله.

قالوا: ويدل عليه قوله: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ والموصوف بالصبر إسماعيل، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ[9] مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[10] والصبر لا يكون إلا على بلاء، ولم يوصف إسحاق بالصبر، فدل على أن الموصوف بالصبر هو المبتلى الذي أثنى الله عليه بالصدق والصبر.

قالوا: ويدل عليه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ

---

(١) بالأصل في كل من النسختين: فبشرناه بغلام عليم. والصواب ما أثبته، لأن الآيتين غير متحدتين في اللفظ بل متغايرتين، ولفظهما هكذا: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣] ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨].
(٢) ساقطة من ر.
(٣) في ر: العلم.
(٤) مريم: ٥٤.
(٥) الصافات: ١٠٢.
(٦) في ر: بتوقيف.
(٧) في خ: أنه.
(٨) سقط من خ.
(٩) في خ: كانوا.
(١٠) الأنبياء: ٨٥.

﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾[1] فذكر سبحانه أنه وهب له إسحاق نافلة أي زيادة على سؤاله الذي سأله في قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ لأنه سأله واحداً فزاده آخر.

قالوا: ويدل عليه أيضاً ما رواه الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان أنه قال: حضرنا يوماً مجلس معاوية بن أبي سفيان رحمه الله، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم الخليل عليهم السلام، فقال بعض القوم: إسحاق الذبيح، وقال آخرون: إسماعيل هو، فقال معاوية رحمه الله: سقطتم على الخبير، كنا عند النبي فجاءه رجل فقال: يا رسول الله عد عليّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين، فضحك النبي ﷺ، فقيل له: يا أمير المؤمنين، وما الذبيحان؟ فقال معاوية: إن عبدالمطلب لما أمر بحفر زمزم نذر لله إن سهل الله عليه أمرها ليذبحن ولده، فخرج السهم على عبدالله أبي النبي ﷺ فمنعه أخواله، وقالوا: افد ابنك بمائة من الإبل، ففداه بمائة من الإبل، وإسماعيل هو الثاني[2].

قال القاضي أبو محمد بن عطية صاحب التفسير[3] رحمه الله، وقد ذكر من قال إن إسماعيل عليه السلام هو الذبيح من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وغيرهم: وبه كان أبي رحمه الله يقول، ويستدل بقول الأعرابي: يا ابن الذبيحين، وبقول النبي ﷺ: **«أنا ابن الذبيحين»**، يعني: إسماعيل وعبدالله أباه، ويستدل على ذلك ببعض ما استدل من[4] ذكرناه.

قالوا: وروي[5] عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إن الله جلّ

---

(١) الأنبياء: ٥١ ـ ٧٢.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٨٥/٢٣، والحاكم في المستدرك ٤٠٣٦ وسكت عنه، وقال الذهبي: إسناده واه. واستغربه كل من ابن كثير [التفسير ١٩/٤]، والسيوطي [الحاوي ٤٩٣/١] وقال الأخير: في إسناده من لا يعرف حاله.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٨٠/٤.

(٤) في خ: ما.

(٥) رواه الطبري في التفسير ٨٠/٢٣ .وأحمد في المسند ٢٧٠٧ .قال ابن كثير في التفسير ١٦/٤: ثم رواه أحمد بطوله عن يونس عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن=

ذكره لما أمر إبراهيم بالمناسك عرض له الشيطان عند المسعى، فسابقه فسبقه إبراهيم عليه السلام، ثم ذهب به جبريل إلى جمرة العقبة، فعرض له الشيطان فرماه بسبع حصيات، حتى ذهب إلى الجمرة الوسطى فرماه بسبع حصيات، ثم ذهب حتى تله للجبين، وعلى إسماعيل قميص أبيض، فقال له: يا أبت إنه ليس لي ثوب تكفنني فيه غير هذا فاخلعه حتى تكفنني فيه، فالتفت إبراهيم فإذا بكبش أغبر أقرن فذبحه. قال ابن عباس: لقد رأيتنا نتتبع هذا الضرب من الكباش، يريد في الضحايا، فدل ذلك على أن الذبيح كان فتى، وأنه إسماعيل؛ لأن إسماعيل كان بالحجاز، وبه مات، وبه قبره. وهكذا سرد هذه الدلالة بعض أصحابنا.

قالوا: وروي عن الشعبي أنه قال: هو إسماعيل، وكان قرنا الكبش منوطين بالكعبة، قال الشعبي: وأنا رأيتهما في الكعبة[1].

❃ ❃ ❃

□ فصل في ذكر الاعتراضات والانفصالات

ذكر الاعتراضات على متعلق من قال إنه إسحاق عليه السلام، أما من تعلق بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ وتفسير عكرمة للنعمة على إسحاق بالخلاص من الذبح فدعوى [عريضة][2]؛ بل كل ما آتى الله إبراهيم وإسحاق ويعقوب ويوسف من جميل، وخصهم به من شرف، وفعله معهم من خير، فهو نعمة.

وأما تفسير النعم وتعيينها بغير دليل فلا ينبغي، وإن قيل لم يسمع ولم يقبل[3]، وعسى نعمته على إبراهيم نجاته من النار، ونعمته على يوسف خلاصه من الرق والجب، ونعمته على إسحاق العافية من الامتحان، فلا

= سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره؛ إلا أنه قال: إسحاق، فعن ابن عباس رضي الله عنهما في تسمية الذبيح روايتان، والأظهر عنه إسماعيل.

(١) رواه الطبري في التفسير ٢٣/٨٤.

(٢) مكانها بياض ب: ر.

(٣) في ر: وإن فعل ولم يسمع ولم يقبل.

نعمة أجل منها ولا أعظم، والنعمة التي عمتها ورجاها يعقوب هي النبوة؛ لا سيما مما[1] أخبر الله تعالى به عن قول يعقوب لابنه يوسف لما رجا له من فضل الله وعائدة عوارفه من إسداء الجميل إليه، وبما أخبره من المقدمة بتلك الرؤيا العظيمة كما أسداه إلى أبويه إبراهيم وإسحاق، ولم يرج له يعقوب المحنة[2] والنجاة، وإنما رجا له العافية والنبوة، مهما سأل[3] وإياهما[4] طلب، وهي نبوة مقرونة بعلم التأويل، وعافية لم تقترن ببلاء؛ ولا سيما وهي مقتضى الرؤيا التي قص عليه، فإنها تدل على ظهور ورفعة، وإخدام ورياسة، فرجا له ما رأى ولم يخطر قط بباله بلاء، وربما توقع عليه بالحسد المعتاد لمثله[5]، وهكذا ذكر العلماء في تفسير هذه الآية[6].

وأما تخصيصه ﷺ بذكر النعمة عليه بقوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾[7] ولم يقل من الجب، وهو كان أهول وأفظع، ولكنه خرج من الجب إلى المِلْك، فانتقل من محنة إلى محنة، وخرج من السجن إلى المُلْك، فانتقل من محنة إلى منحة[8]، ولم ير بعدها مكروهاً، فلذلك عدها وعددها[9].

وأما من تعلق بقوله: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ فلا حجة فيه، وقد ذكر العلماء تفسير ذلك على أربعة أنحاء:

الأولى: أن الأيدي هي: القوة على العبادة، والأبصار: الفقه في الدين، قاله ابن عباس رضي الله عنه[10].

---

(١) في ر: لا سيما وهذا مما...
(٢) في ر: الحنة.
(٣) في ر: فهما سؤال.
(٤) في خ: إياها.
(٥) في خ: الحسد المعتاد لغيرك لمثله.
(٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٢١/٣.
(٧) يوسف: ١٠٠.
(٨) في النسختين: محنة. والصواب ما أثبته موافقة للسياق. والله أعلم.
(٩) وانظر: المحرر الوجيز ٢٨٢/٣.
(١٠) رواه الطبري في تفسيره ١٧٠/٢٣.

الثاني: أن الأيدي هي: القوة في أمر الله، والأبصار: العلم بكتاب الله، قاله قتادة[1] كما قالوا.

الثالث: أن الأيدي: القوة في البدن، والأبصار: القوة في الدين، قاله ابن عطية[2].

الرابع: أن الأيدي: جمع يد، وهي: النعمة، المعنى أنهم أصحاب النعمة الذين أنعم الله عليهم، وهم أصحاب الإحسان لأنهم أحسنوا وقد مر أخيراً فأثنى عليهم[3].

وهي ترجع إلى ثلاثة على التحقيق:

أحدها: أن الأيدي هي: القوة.

والثاني: أنها النعمة من الله عليهم.

والثالث: أنها الإحسان الذي قدموه.

فإذا قلنا إنها القوة فهي القوة على الطاعة، فتتقارب بذلك هذه الأقوال وترجع في التحقيق إلى قولين:

أحدها: أنها النعمة فإن خلق القوة على الطاعة نعمة.

والثاني: أنها الإحسان الذي قدموه.

وإذا قلنا به فهو مما أنعم الله به عليهم، فيرجع القولان إلى واحد وهو: النعمة، فأي حجة تظهر مع هذا الاحتمال الذي لا يبقى معه ظاهر فكيف يصح التعلق بمثله. ووجه ثان، وهو أنا إذا قلنا بكل قول من هذه الأقوال، فإسماعيل فيهم ومن ذكر معهم فإنه معطوف على ما تقدم مأمور بذكره معهم، التقدير: واذكر إسماعيل واليسع وذا الكفل بمثل[4] ذلك، وكلهم من الأخيار.

---

(١) روى الطبري في تفسيره ٢٣/١٧٠ قال: حدثنا بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ يقول: أعطوا قوة في العبادة، وبصراً في الدين.

(٢) المحرر الوجيز ٤/٥٠٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤/٥٠٩.

(٤) في ر: مثل.

وقولهم: أن إسماعيل لم يبتل ببلوى، دعوى تنعكس عليه، فيقال[١] له: إسحاق لم يبتل ببلوى، فيبقى متوقفاً سادراً، وكيف يصح أن يقال: إن إسماعيل لم يبتل ببلوى، والله سبحانه يقول فيه في سورة الأنبياء: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾، ولا يقال: صابر إلا لمن ابتلي فصبر، وقد روى جماعة من الناس أن إسحاق ابتلي بالعمى فصبر، وكذلك يعقوب، فعلى هذا يكون أهل الأيدي بهذا الوجه أي القوة على الصبر على هذه الرزية كما كان يعقوب بعماه من أهل القوة، أي: على الصبر، وهو بلاء عظيم، والصبر عليه منزلة شريفة، والأجر عليها لا ينحصر، ولذلك قيل لعائشة رضي الله عنها في دخول حسان عليها ـ وكان ممن تولى كبر أمرها ـ: إن الله تعالى يقول يا أم المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ قالت: وأي عذاب أشد من العمى[٢].

أما من تعلق في أن المبشر به في «والصافات» هو المبشر به في سائر المواضع مقيداً، وهي نكتة الطبري، فإنه عول على أن المفدي هو المبشر به، قال: ولا مبشر به إلا إسحاق، وسائر ذكر البشارة في القرآن دل على أن هذا هاهنا هو ذلك[٣] في سائر المواضع، وأن هذا المسكوت عنه هو المسمى في غيره، **وهذا لعمر الله هو منزع أصولي، فإن حمل المطلق على المقيد، والمسكوت على المنطوق أصل من أصول الفقه مهم، ولكنه يفتقر إلى التحقيق، ولا يحمل إلا بطريق، وللعلماء رحمهم الله فيه تفصيل وتأصيل وتقسيم واستدلال، وكلام طويل ليس هذا موضعه**، لأنه يخرج بنا عن الغرض المقصود، والمحتاج إليه في هذه المسألة من ذكر ذلك الأصل أن يقال: **إن حمل المطلق على المقيد وإن اختلفوا فيه فالذي يحمله منهم حيث يحمله عليه إنما يراعى فيه أن يكون التقييد أو الإطلاق في قضية واحدة متعينة، فإن صح اتحاد القضية، وورد فيها لفظان: أحدهما: مطلق، والآخر مقيد، حينئذ يكون الحمل بشروط وتوجيه**، ولم يثبت أن هذين

---

(١) في ر: فيقول.
(٢) رواه الطبري في تفسيره ١٨/٨٨.
(٣) في ر: ذاك.

اللفظين في قضية واحدة حتى يجوز لهم ما قالوه؛ بل قد ذكرنا إنهما قضيتان مختلفتان، وبشارتان متعددتان بثلاثة أدلة:

أحدها: أن إحدى[1] البشارتين كانت جواب سؤال، والثانية كانت بغير سؤال.

الثاني: أن إحدى البشارتين كانت في (والصافات) بغلام حليم، والثانية كانت في (الحجر) وفي (والذاريات) بغلام عليم، واختلاف الصفتين دليل على اختلاف الموصوفين.

الثالث: أن إحدى البشارتين كانت في حال الشيخ[2]، والثانية في حال الفتوة كما قال المفسرون، وهو وهم كما نبينه إن شاء الله.

وأما من تعلق بقوله تعالى: ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ حسبما تقدم ذكره، فالاعتراض عليه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه قد ذكر إسماعيل عليه السلام قبل إسحاق بصفاته وفضائله وخصاله من الحلم والصبر والاستسلام للأمر والانقياد لإتلاف المهجة في رضى الله سبحانه، والهلكة في ذاته، وذكر إسحاق بصفتين بالنبوة والبركة، فإن قيل هذه كلها صفات إسحاق ثم سماه آخراً وزاده، قلنا: بل هي صفة إسماعيل، وباطل أن تكون صفات إسحاق، ونعيد من الاعتراضات ما تقدم ذكره، فإنه يقطع في وجه المتكلم.

والثاني: أن ذكره بإسحاق وتسميته له بعد هذه الصفات دليل على أنه غيره؛ لأنه لو كان هو الأول لقال: وبشرناه بإسحاق نبيئاً من الصالحين وباركنا عليه، فلما استأنف ذكره، وصرح باسمه، دل على أنه غيره كما قررناه، وعلى هذه النكتة عول الأستاذ الإمام أبو بكر بن فُوْرَك رحمه الله في التعلّق بأنه إسماعيل.

---

(١) في خ: أحدهما أو إحدى البشارتين، وهذا تحريف لا يناسب السياق، والصواب ما جاء في ر كما هو مثبت.

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب ـ والله أعلم ـ: الشيخوخة.

الثالث: أن معنى ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ﴾ ويعني: إسماعيل، التقدير: وباركنا على إسماعيل وعلى إسحاق، وقد بينا تقدم ذكر إسماعيل في قوله: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠٠﴾ وما بعده فيعود الضمير عليه، فإن قيل: إنما يعود الضمير إلى أقرب مذكور وهو إبراهيم عليه السلام، قلنا: بل المذكور هو الذبيح في الضمائر كلها من قوله: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠٠﴾... إلى قوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾، ثم جاءت الضمائر مختلفة من بعد قوله: ﴿وَتَلَّهُۥ﴾... إلى قوله: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ﴾، فإذا عاد هذا الضمير إليه جاءت الضمائرُ كلها على نَسَقٍ واحد مراداً بها[1] - إلا ما خصه اللفظ في إبراهيم عليه السلام - واحداً.

الرابع: أنه قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ﴾ فبين الله تعالى أن من ولديهما المعنى: إسماعيل وإسحاق محسن وظالم لنفسه مبين، وهذه صفة متحققة في ذرية المذكورين جميعاً فإذا تحققت الصفة في الموصوف دل على أنه هو المراد به، وحمل الآية على هذا أولى، فنقول: إن المراد بهذا إسماعيل وإسحاق عليهما السلام معاً، فإنه أوجه وأعم للمتناول، وأبلغ في الفصاحة التي سبق بها جميع الكلام.

الخامس: أن تخصيص الله تعالى له بذكر البركة لو سلمناه هاهنا دون إسماعيل لا يدل على حط مرتبته عنه، كما أنه خص إسحاق وإبراهيم وموسى بلسان صدق في الآخرين أكثر من إسماعيل عليه السلام، ولم يدل ذلك على حط مرتبته عنهم، والحكمة في ذلك - والله أعلم - أنه أراد أن يفرد إسماعيل بالذكر ليفرده بالشرف، فقد يذكره مع غيره وقد يذكره وحده، فلئن قرنه مع غيره فلأنهما من عنصر واحد، ولكنه يقدمه لفضله، وإن أفرد إسماعيل عنه فليخصه بالفضل.

وأما متعلق **مالك رحمه الله، فاعلموا أنه إمام الأئمة، وعالم العلماء، وكل الصيد معه في جوف الفرا**، وقد ذكر ما ذكر عن موسى، ولكنه ليس له عليه تعويل في الحجة، وإنما أشار به استئناساً، وذكره لنكتة رفيعة أشار إلى مثلها وإلى الحكمة فيها في موطئه، وفي كتاب الجامع منه، وهي غريبة

---

(1) في ر: من آدابها.

من العلم، خبأناها تحت أستار الفكر، إلى حين يريد الله ظهورها، فبيده ملكوت كل شيء لا رب غيره، وإنما الحجة فيها ما رواه ابن وهب قال: سمعت مالكاً رحمه الله يقول: وهو يحدث عن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام، ويقول: إنه أكبر من إسماعيل بدهر طويل، ثم قرأ مالك: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾. ولا خلاف بين المفسرين أجمعين، ومن تقدم من علماء المسلمين أن إسماعيل أكبر من إسحاق، وأنه بكر إبراهيم عليه السلام، وأما وجه التعلق بها في أن الذبيح إسحاق وهو قوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ فهو دليل الطبري وغيره، وقد تقدم القول فيه.

وأما وجه متعلق الليث بن سعد المصري فضعيف من غير ريب، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في مراسيل سعيد بن المسيب[(١)] عن النبي ﷺ فكيف نقبل مقطوعات هشام بن سعد[(٢)] عن موسى عليه السلام، هذا ما لا يراه أحد ولا يصح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء.

وأما متعلق ابن قتيبة وغيره[(٣)] بحديث العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه فقد قال الإمام العالم أبو المعالي الجويني رحمه الله: وابن قتيبة هجوم ولاّج فيما لا يحسن، والعجب له أنه يزعم أن الذبيح إسحاق، ويقول كذلك وجدته في التوراة، فيا ليت شعري أخفي عليه أمر التوراة وما هي عليه من التبديل، وغفل عما يجب من الإعراض عنه، أم تغافل، أم لم يعلم أنها مبدلة مغيرة لا تحل قراءتها، [ولا يشتغل بها إلا رجل جاهل أو مستقصر لا لشريعة[(٤)]، قاصر عن علم القرآن يستضيء بظلمته] أو يشوش على العامة بها، أو يتظاهر عليهم بأنه مطلع على الكتب كلها، وجهل أن كل كتاب أنزله الله، وكل علم بينه مستودع في القرآن المنزل على محمد عليه الصلاة والسلام جهله من جهله، وعلمه من علمه، وإن كان أحد ينال منه بقدرٍ مقدور، ويقتبس منه بقسم مكتوب وخط معلوم.

---

(١) انظر: جامع التحصيل للعلائي ٤٦ ـ ٨٧.

(٢) وهشام بن سعد المدني قد ضعف، انظر: ميزان الاعتدال ٨١/٧.

(٣) في خ: بغيره.

(٤) كذا في خ. وما بين معقوفين ساقط من ر.

وأما حديث العباس فرواه[1] زيد بن حُباب قال: حدثناه أبو سعيد التميمي، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس عن النبي ﷺ في الذبيح أنه إسحاق، وقال مرة: حدثنا الحسن بن دينار، عن الأحنف، عن العباس، يعني: موقوفاً. وقال حماد: عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبدالمطلب، كلهم (يوردون)[2] قوله غير مرفوع، أو عن النبي ﷺ مقطوعاً، فتبين من هذا أن الصحيح من حديث العباس إيقافه عليه، ولأنه من قوله، ولم يسنده عنه إلى النبي ﷺ إلا مجهول؛ بل إن موسى بن إسماعيل[3] ممن روى عن حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الأحنف بن قيس أن رسول الله ﷺ قال: إن داود عليه السلام قال: أي رب إن بني إسرائيل يسألونك بإسحاق، قال: إن إسحاق بذل مهجة دمه في سبيلي[4]، وهذا ضعيف مرسل محتمل[5]:

---

(١) رواه من طريقه الطبري في التفسير ٨١/٢٣، وفيه الحسن بن دينار، تركه وكيع وابن المبارك والبخاري، وكذبه أحمد ويحيى، وقال سفيان الثوري: ما هو عندي من أهل الكذب؛ لكن لم يكن بالحافظ.

(٢) زيادة مناسبة للسياق.

(٣) موسى بن إسماعيل، هو: أبو سلمة المنقري التبوذكي البصري، من رجال الجماعة، قال أبو حاتم: لا أعلم بالبصرة ممن أدركنا أحسن حديثاً منه. وقال الذهبي: الحافظ الحجة أحد الأعلام. ميزان الاعتدال ٥٣٦/٦.

(٤) رواه ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبي، حدثنا حماد ابن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس أن النبي ﷺ قال: «**إن داود عليه السلام قال: يا رب، إن بني إسرائيل يسألونك بإبراهيم وإسحاق ويعقوب، فاجعلني لهم رابعاً، فأوحى الله تعالى إليه: أن يا داود، إن إبراهيم ألقي في النار بسببي فصبر، تلك بلية لم تنلك، وإن إسحاق بذل مهجة دمه بسببي فصبر، وتلك بلية لم تنلك، وإن يعقوب أخذت منه حبيبه فابيضت عيناه من الحزن فصبر، وتلك بلية لم تنلك**». قال ابن كثير: وهذا مرسل وفيه نكارة، فإن الصحيح أن إسماعيل هو الذبيح، ولكن علي بن زيد بن جدعان له مناكير وغرائب كثيرة، والله أعلم، وأقرب ما في هذا الأحنف بن قيس رحمه الله حكاه عن بعض بني إسرائيل ككعب ووهب ونحوهما، والله أعلم. تفسير ابن كثير ٤٨٩/٢.

(٥) هذه الكلمة سقطت من النسخة ر.

أما ضعفه فلأن علي بن زيد راويه هو مطعون [فيه][1]. وأما إرساله فلأن الأحنف بن قيس لم يلق رسول الله ﷺ ولا سمع منه[2]، والمراسيل قد اختلف العلماء في قبولها؛ ولكن في الأحكام العملية، وأما في مثل هذا فلا يقبل فيه المرسل لا سيما مرسل الأحنف، وللمراسيل مراتب قد تكلم عليها من دَوَّنَ في أصول الفقه وغيرها، فمن شاء الانتهاء إليها إلى الغاية فلينظرها هنالك. وأما احتماله فلأنه قال: (بذل مهجته في سبيلي) ولم يقل: هو الذبيح، فيحتمل أنه بلغ الرسالة وإن كان خائفاً من القتل، وكل رسول بعثه الله تعالى فقد بذل مهجة دمه في ذات الله سبحانه، وكل من يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر أو يضارب بين الصفين في سبيل الله فقد بذل مهجة دمه في الله، ولكن تتباين المراتب بتفاوت أحوال الباذلين والحالات المبذول فيها، وهذا بين في الاعتراض عليه، وإبطال ما تعلق به. وأما متعلق الكلبي[3] والسدي[4] بما روياه فدونه أسداد فإنهما مطعون فيهما، وليتهما خلصا للتأويل، وجريا في الخلاف مع سائر أهل التحصيل، حتى يرويا ويحتجا على مطالبهما بما روياه.

اعتراض ثان: وذلك أن هذه الرواية بأن تكون في إسماعيل وحجة لمن يقول أنه الذبيح أولى، لأنه يصح في إسماعيل أن يقول فيه: هو لله ذبيح إذ بشر به، ولا يصح أن يقوله في إسحاق لأنه لم يبشر به مطلقاً، حتى قيل له: وبولده يعقوب، فكيف ينذر هو لله من قد أعلمه الله أنه يولد له، وأيضاً فإنه قد قيل: إن إبراهيم عليه السلام لم ير أنه قد قيل له: أوف بنذرك، وإنما رأى أمراً مبتدأ أو فعلاً مصوراً.

---

(١) ساقطة من النسخة خ.

(٢) قال الحافظ العلائي في جامع التحصيل ١٤٣/١: الأحنف بن قيس مشهور أسلم على عهد النبي ﷺ ودعا له، ولم يتفق له رؤيته، فهو تابعي، وحديثه مرسل.

(٣) هو محمد بن السائب الكلبي، قال الحافظ في التقريب [٥٩٠١]: منهم بالكذب ورمي بالرفض.

(٤) هو إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أبي كريمة السدي، قال ابن حجر في التقريب [٤٦٣]: صدوق يهم ورمي بالتشيع.

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله: وقد حققنا ذلك في كتاب «ناسخ القرآن ومنسوخه»، وهو القسم الثاني من علوم القرآن العلية.

قلت[1]: **يعني من تآليفه، وهو كتاب حسن من أنفع ما وضع في ذلك على كثرة التواليف فيه للمتقدمين والمتأخرين رحمهم الله.**

وأما متعلقهم بحديث ابن وهب عن مالك رحمه الله عن نافع عن ابن عمر في قصة ملك الموت مع يعقوب، فقد قال أبو الحسن الدارقطني: إنه موضوع على[2] مالك.

وأما التعلق بحديث [ابن مسعود][3] عن نفسه فلا حجة فيه، وإنما كانت الحجة تقوم لو أسنده إلى النبي ﷺ وصح عنه، فأما ما اجتهد فيه هو لنفسه وأنبطه بفكره فغيره من الصحابة رضي الله عنهم مساوٍ له فيه أو فوقه، وبتعارض أقوالهم يرجع إلى الاجتهاد.

ذكر الاعتراضات على متعلق من قال: إنه إسماعيل، أما من تعلق منهم بما عول عليه محمد بن كعب القرظي رحمه الله، فالاعتراض عليه بأنها جملة ملفقة من وجوه من الأدلة متعددة متباينة، لا يجمعها إلا الخاطر الفارغ، ولا يميزها إلا الفكر الصافي، ولا يبصرها إلا النَّصُّ الصحيح المستوفي.

وتحرير هذه الدلالة[4] على نظائر الأدلة أن يقال: الحكم المطلوب: تعيين الذبيح من ولدي إبراهيم، والدليل عليه: قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، ووجه الدليل منها: يتقرر من ثمانية أوجه يحصل منها التاسع، وهو المطلوب:

---

(١) القائل هو: أبو العباس العزفي مؤلف الدر المنظم، والملخص للرسالة. وكتاب الناسخ والمنسوخ المشار إليه طبع بالمغرب بتحقيق عبد الكبير العلوي. م.ب.

(٢) في خ: عن.

(٣) ساقطة من خ.

(٤) في النسخة خ: الأدلة.

الأول: لا ذبيح إلا إسماعيل أو إسحاق.

الثاني: أنه لا سبيل أن يكون إسحاق.

الثالث: أنه حين بشره أخبره أنه يولد له.

الرابع: أن خبر الله صدق لا بد أن يكون كما أخبر.

الخامس: أنه لا يولد لصغير لم يدرك.

السادس: أنه يجب أن يعيش حتى يبلغ فيولد له.

السابع: أن إبراهيم أمر بذبح ولده قبل البلوغ.

الثامن: أن الذي أمر بذبحه قبل البلوغ قد أعلم أنه لا يموت حتى يولد له بعد البلوغ، وهذا محال فبطل أن يكون ذلك في إسحاق، ووجب أن يتعين الثاني وهو إسماعيل بهذا البيان، وقد جاءت هذه النكتة مشاراً إليها في كلام محمد بن كعب القرظي كما بيناه، وهذا شأن الأوائل من العلماء أنهم يشيرون إلى الأدلة دون الاستيفاء لِفَهْم السامع وَلَقْنِ الطالب، وبسطها بعض أصحابنا كما تقدم بسطاً مشوشاً، كرر ألفاظها، وعكس نظمها، ولم يكشف قناعها، فسردناها لكم على نظم الدلالات[١] ذوات المقدمات الكثيرة؛ حتى تتخذوا ذلك أنموذجاً في أمثالها، ودستوراً في أشكالها، فإن من شرط النظم الصحيح صوغ الأدلة على صورها، وسوقها على نظامها، حتى يتبين منها الصحيح والفاسد، وإنما يسوقها مدغمة، إما جاهل بها، أو من يطلب تزويجها لفسادها، وإذا تعذر هذا فتباين النظم في نفسه يمنع من التعلق به.

أما قوله: لا ذبيح إلا إسماعيل أو إسحاق، فصحيح، وهي مقدمة مجمع غليها. وأما قوله: لا سبيل إلى أن يكون إسحاق، مقدمة ممنوعة ممكن إثباتها، وهي المطلوب صحته لهم، والممنوع صحته[٢] منا.

---

(١) في خ: الأدلة.

(٢) في خ: (المطلوب صحتها). بدون زيادة: منا.

وأما قوله: إن الله تعالى أخبر أنه يولد له حين بُشِّرَ به، فلا نسلم أنه بُشِّرَ به وقت الذبح، ولا كان شيء من ذلك، وسيأتي بيان ذلك في آخر المسألة إن شاء الله تعالى، ولو سلمناه لكم تسليم جدل لا تسليم اعتقاد، فلا نقول أنه يمنع من الأمر بذبحه أنه يمنع ذلك من وجود الذبح، وأما من الأمر بالذبح فلا، **وهذا فصل إن دخلنا في بيانه طال الكلام واتسع الخرق، وموضعه أصول الدين، ولسنا لذلك، ولا ضرورة إليه، وهذا هو اعتقاد أهل السنة من المسلمين، فافهموا هذه النكتة حتى تصلوا إلى معرفتها في موضعها إن شاء الله تعالى.**

[أما قوله: إن خبر الله صدق، فحق، وأما قوله: إنه لا يولد لصغير، فتلك عادة، وإلا فجائز أن يولد له][1].

وأما قوله: يجب أن يعيش حتى يبلغ ليولد له، فيتركب على أنه لا يولد لصغير فقد منعناه.

وأما قوله: إن إبراهيم أمر بذبح ولده قبل البلوغ فممنوع، ولعله أمر بذبحه بعد أن ولد له، وقد اختلف العلماء في ذلك: فمنهم من قال: إنه كان بعد البلوغ، وقالوا: إنه أبلغ في المحنة وأعظم في المثوبة، وقال قائلون بعكسه، وليس هذا موضع الكلام فيه.

وأما قوله: إن الذي أمر بذبحه قبل البلوغ أعلم أنه لا يموت حتى يولد له بعد البلوغ فممنوع، فإن قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾ معناه: ومن بعد إسحاق يعقوب، إنَّ حَقِيقَةَ الوراءِ البَعْدِيَّةُ، فيحتمل [أنه ذكر له يعقوب وقت البشارة، ويحتمل بأن يكون ذكر بعد ذلك، فيحتمل أن يكون تقدير][2] قوله: وراء بعده أخاه، ويحتمل أن يكون تقدير ذلك بعده ابناً منه، ولم يقع بيان عند البشارة ولا وقت الذبح، وإنما كان البيان بعد ذلك، أو وقت الوجود، وهذا كله[3] محتمل، ذكره بمعناه

(١) ما بين معقوفتين ساقط من النسخة ر.
(٢) ساقط من خ.
(٣) في خ: كلام.

السدي[1] وغيره، فإن قيل: الوراء هو ولد الولد[2]، قلنا: الوراء في اللغة على معان، من جملتها: ولد الولد، وإنما علم ذلك بالقرآن، لكنا علمناه نحن، لأن الوجود فيه قد كان، فمن أين كان علم الخليل عليه السلام به قبل أن يوجد لولا أن الله أعلمه به، فيحتمل أن يكون أعلمه به[3] في الحال، ويحتمل أن يكون أعلمه به بعد ذلك، وقد روى جماعة من قبل أنه لما بشر به قال: هو لله ذبيح، فقد علم في الحال أن الوراء ولد الولد، وقد ذكر له يعقوب وقت البشارة ما نذر[4] ذبحه كما تقدم أيضاً؛ لا سيما ويحتمل أن يكون لما أمره الله بذبحه نسي ما كان وعده به من مجيء ولد منه، فيا معشر طلبة الحقائق المنصفين في سلوك الطرائق، هل يصلح[5] التعلق في مسألة بمثل هذه الدلالة الطويلة العريضة المتشعبة على هذه الفصول المتعلقة لهذه الأصول التي تملأ القراطيس، وتستغرق راحة النفوس، فتمر هكذا على ظاهرها مروراً، ولا توفي حقها تبييناً وتقريراً، فمن قنع بسرد الروايات، والتقليد في الاعتقادات، استغنى عن التمرين[6]، وكان من جملة المقصرين، ومن غدا وراح طالباً التحقيق، فلا بد من التولج في الطريق، فإما واصل وإما مأجور كأنه واصل، وعلى كل حال فلا يصح التعلق بهذه الآية، فاعلموه، وهذه **نكتة حسنة** مختصرة، قوية في المسألة، وعمدة معتمدة[7] من عمدها، وإنما طولها أصحابنا، وأدخل فيها ما ليس

---

(١) رواه الطبري في التفسير **٧٨/٢٣** قال: حدثنا موسى بن هارون قال: ثنا عمرو بن حماد قال: ثنا أسباط، عن السدي قال: قال جبرائيل لسارة: **أبشري بولد اسمه إسحاق**، ومن وراء إسحاق يعقوب، فضربت جبهتها عجباً، فذلك قوله: فصكت وجهها وقالت: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ ... إلى... قوله: ﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾.

(٢) روي عن ابن عباس [تفسير الطبري **٧٥/١٢**] والشعبي [تفسير الطبري **٧٤/١٢**].

(٣) سقطت من ر.

(٤) في خ: فأنذر.

(٥) في خ: يصح.

(٦) في خ: التصدير.

(٧) في خ: معتضدة.

منها، وسترى ذلك عند سوقها في فصل المختار مبسوطة إن شاء الله.

وأما متعلق بعضهم بأن البشارة بإسماعيل كانت حال الصغر بدليل أنه بنى البيت معه، فقول باطل ولا حاصل له؛ بل بنى البيت معه وهو شيخ، وكذلك روي عن ابن عباس - ذكره البخاري[1] وغيره[2] - أن إبراهيم عليه السلام لما حمل إسماعيل معه إلى مكة واستودعه بها وعاد إلى الشام، ثم بدا لإبراهيم أن يطالع تركته فلم يجد إسماعيل، فسأل إمرأته عنه، فقالت: خرج يبتغي لنا، ثم سأل عن عيشهم وهيئتهم، فقالت: نحن بِشَرٍّ أو في شِدَّة، وشكت إليه، قال لها: فإذا جاء زوجك فاقرئيه السلام، وقولي له يغير عتبته، فلما جاء إسماعيل كأنه أنس شيئاً، فقال: هل جاءكم من أحد، قالت: نعم، جاء شيخ كذا، فقال كذا، فطلقها وتزوج أخرى، ثم جاء إبراهيم بعد فوجد الأخرى ولم يجد إسماعيل فسألها فقالت: نحن بخير وسعة، وأثنت على الله تعالى، فقال: ما طعامكم، قالت: اللحم، قال: فما شرابكم؟ قالت: الماء، قال: اللّهم بارك لهم في اللحم والماء، فقال لها: إذا جاء زوجك فاقرئيه السلام، وقولي له ثبت عتبة بابك، فلما جاء إسماعيل قال: هل جاءكم من أحد، قالت له امرأته: نعم شيخ حسن الهيئة وأثنت عليه، وذكرت القصة، فقال: ذاك أبي، وأنت العتبة، أمرني أن أتمسك بك، ثم لبث عنهم ما شاء الله ثم جاء فوجد إسماعيل يبري نبلاً عند البيت تحت دوحة قريباً من زمزم، فلما رآه قام إليه فصنعا كما يصنع الولد بالوالد والوالد بالولد، ثم قال: بعد كلام إن الله أمرني أن أبني له بيتاً هاهنا، فذكر الحديث بطوله. وهذا يدل على أنه بناه شيخاً.

وأما قوله أنه ولد له إسماعيل وهو فتى، وإسحاق وهو شيخ فهو أيضاً باطل، ويأتي بيان فساده بعد إن شاء الله تعالى، وقد قال مالك: إسحاق أكبر من إسماعيل، ودل عليه، وهذا من فصول المسألة وفروعها فكيف يجعل دليلاً عليها!؟.

---

(١) صحيح البخاري. كتاب الأنبياء. رقم: ٣٣٦٤.

(٢) عبدالرزاق في المصنف رقم: ٩١٠٧.

وأما متعلقهم بإنكار البشرى[1] ولو كانت في المطلوب لما أنكرها، فضعيف، فإنه يحتمل أن يكون سأل فأخر إلى الشيخ، فلما أعلم به وبشر بوجوده قال هو[2]: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ وقالت سارة: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ فعلما أن الله على كل شيء قدير، ولكنهما طلبا الكيفية، وهل يكون الولد من الشيخ والعجوزة أم يردان إلى حال الفتوة؟ قال الملك لها: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ﴾ ثم ورد في الخبر[3] أنه أخذ عوداً يابساً من الأرض فلواه بين يديه فاهتز أخضر[4]، وقد علم صحة إحياء الموتى أيان اطلع على ملكوت السماوات والأرض، ولكنه قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ﴾ قال نبينا[5] عليه السلام: «**نحن أحق بالشك من إبراهيم**»، **وقد بيناه في كتاب** «**المُشْكِلَيْنِ**»[6] **فهناك تجده إن شاء الله تعالى**، وأن العبد الصالح زكرياء قد سأل الولد شيخاً فلما بشر به قال: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ فقد علم القدرة وإنما طلب الكيفية فلا يمتنع مثله من الأنبياء عليهم السلام.

وأما تعلقهم بأن الله تعالى وصف الغلام المبشر به في (والصافات) بالحلم، ووصف الغلام المبشر به في (الحجر) و(الذاريات) بالعلم، فدل اختلاف الصفة على اختلاف الموصوف، فالاعتراض عليه بين، فإن الحلم من العلم وهو نهايته، وليس بينهما اختلاف في المآل والحقيقة، وإن اختلفا في اللفظ والتعلق، وماذا يمنع أن يصفه بصفتين شريفتين فيكون ذلك أبلغ في فضله وأكمل في وصفه.

---

(١) في خ: البشر.

(٢) في خ: أهو.

(٣) رواه الطبري في التفسير عن السدي ٧٨/٢٣.

(٤) بالنسختين: فإذا هو خضل، والتصويب من تفسير الطبري.

(٥) وفي ر: محمد عليه السلام.

(٦) أي: مشكل القرآن، ومشكل السنة. قال الأستاذ سعيد أعراب رحمه الله: وهذا الكتاب لم يقدر لنا أن نقف عليه، ولا يزال في ذمة التاريخ. مع القاضي أبي بكر بن العربي ١٢٦.

وأما متعلقهم في إسماعيل بصدق الوعد فمحتمل، قد[1] روي[2] أنه وعد رجلاً فأقام دهراً ينتظره في موضع [وحده][3] فأثنى الله تعالى عليه بذلك، **وصدق الوعد في الحقيقة** هو: وفاء الإنسان من نفسه بأداء ما افترض الله عليه كله.

وأما تعلقهم بقوله: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ فما من نبي إلا وقد ابتلي فصبر[4]، وما من مؤمن إلا وقد ابتلي؛ فمنهم من صبر ومنهم من كفر، وعلى كل حال فهو متعلق حسن في ذاته، قاصر في نفسه حتى يكمل إن شاء الله.

وأما متعلقهم بقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ فالاعتراض عليه بأن الله تعالى ذكر هنا قصة إبراهيم من أولها إلى آخرها، ووصف حاله مع قوله من ابتداء أمره إلى منتهاه، وما أنعم الله به عليه، وذكر هبة إسحاق ويعقوب في جملة النعم فدل على أنه المذكور في سورة (والصافات) والمطلوب فيها. وأما متعلقهم بحديث معاوية، فضعيف[5]، رواه إسماعيل بن عبيد بن أبي[6] كريمة قال: نا عمرو بن عبدالرحيم الحاطبي[7]، [نا عبيدالله بن محمد العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان، عن أبيه قال: نا عبدالله بن سعيد[8]

---

(١) في خ: فيحتمل ما قد...

(٢) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١١/١١٥ فقال: وقيل: وعد رجلاً أن يلقاه في موضع، فجاء إسماعيل وانتظر الرجل يومه وليلته، فلما كان في اليوم الآخر جاء فقال له: ما زلت هاهنا في انتظارك منذ أمس. وقيل: انتظره ثلاثة أيام. وقد فعل مثله نبينا ﷺ قبل بعثه، ذكره النقاش...

(٣) ساقطة من ر.

(٤) في ر: وصبر.

(٥) وقد تقدم تخريجه وبيان حاله في صفحات سابقة.

(٦) ساقطة من ر.

(٧) في ر: الخطابي.

(٨) كذا في النسختين (سعيد)، ولعل الصواب: سعد. جاء في الميزان ٤/١٠٧: عبدالله بن سعد عن الصنابحي مجهول. قلت ـ القائل هو الذهبي ـ: ما له راوٍ سوى الأوزاعي، قال دحيم: لا أعرفه.

قال: نا][1] الصنابحي[2]، وكلهم[3] مجهولون وضعفاء.

وأما متعلقهم بحديث ابن عباس، فباطل من وجهين:

أحدهما: أن ابن عباس قد اختلفت الرواية عنه اختلافاً متبايناً، ولم يصح عنه إلى النبي ﷺ في ذلك إسناد بحال.

الثاني: أن هذا حديث مثبج[4]، فإن أوله حديث المناسك، وآخره حديث الذبيح، وقد اختلف فيهما، فمن الناس من جعلهما حديثين، ومنهم من جعلهما واحداً وسردهما غير هذا السرد، [وأما هذا السرد][5] فهو: وقد كنا[6] نسوق الأحاديث على وجهها في البابين ليتبين لكم هذا المعنى؛ لكن منعنا[7] من ذلك أمران:

أحدهما: ضعف إسنادها.

والثاني: الاستغناء عنها في هذا المعنى الذي نحن بصدده.

وأما متعلقهم بقول الشعبي، فالاعتراض عليه أن قوله ليس بحجة، وأما رؤيته للقرنين المعلقين في الكعبة فلو صح[8] لم يوجب هذا أن الذبيح

---

(١) ما بين معقوفين ساقط من خ، وعوضه: يرفع إلى...

(٢) قال الحافظ في التقريب [٢٩٥٣]: الصُّنابح - بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة - ابن الأعسر الأحمسي **صحابي سكن الكوفة**، ومن قال فيه: الصنابحي فقد وهم، ق.

(٣) إلا الصنابحي، فقد تقدم أنه صحابي، نص على ذلك غير واحد.

(٤) التثبيج في اللغة: التخليط [لسان العرب ٢/٢٢٠]. ويستعمل عند المحدثين بمعنى الوضع قال معمر لما سئل عن إسماعيل بن شروس: كان يثبج الحديث. وفي رواية أخرى قال: كان يضع الحديث.

انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور سعدي الهاشمي ٨٠ - ٨١ .قلت: والظاهر أن القاضي أبا بكر بن العربي قصد المعنى اللغوي، يدل على ذلك تمام السياق، والله أعلم.

(٥) ساقط من ر.

(٦) ساقطة من ر.

(٧) في ر: معنى.

(٨) في إسناده: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، قال الحافظ في التقريب [٨٧٨]: ضعيف رافضي.

إسماعيل؛ بل يجوز أن يكون إسحاق، وأن يكون الذبح بالشام، ويجلب[(١)] القرنان إلى الكعبة، وجائز أن يكون الذبيح أيضاً إسحاق ويجلب من الشام إلى مكة، ويحاول فيه ذلك الأمر، وكذلك زعم الطبري عنه، وقد روي[(٢)] ذلك عن سعيد بن جبير قال: لما رأى إبراهيم في المنام ذبح إسحاق عليهما السلام سار به مسيرة شهر في غداة واحدة حتى أتى المنحر، فلما صرف الله الذبح أمر بكبش يذبحه ثم رجع به مسيرة شهر في روحة واحدة طويت له الجبال والأودية[(٣)]. وإذا كان هذا محتملاً حتى يتبين بالدليل المتعين منه فكيف يصح للشعبي أن يحكم بتعيين ذلك بمجرد رؤية القرنين؟ هل هذا إلا محض التحكم، وترك النبي ﷺ إنما كان كذلك لأنه أمر أبيه إبراهيم، وبقايا سنته، فأبقاهما على سنته ولم يغيرهما، وأمر عثمان الحاجب بتخميرهما حتى لا ينشغل المصلي بالنظر إليهما، فإن قيل: يصلي إلى جهة أخرى إلى الكعبة، قلنا: الجهة التي قصد إليها النبي ﷺ التي بين العمودين عند دخولك أفضل، وفي تلك الجهة كان القرنان، فتخص تلك الجهة بالصلاة لفضلها، ويخمر القرنان لشغلهما.

❋ ❋ ❋

☐ فصل في بيان المختار
وعليه العمل والمدار

اعلموا أفادكم الله علم ما يخفى، وجزاكم[(٤)] الجزاء الأوفى، إن ذكر

---

(١) في خ وح: يجاب.

(٢) رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائد الزهد قال: أنا الليث بن خالد أبو بكر البلخي، حدثنا محمد بن ثابت العبدي، عن موسى بن أبي بكر، عن سعيد بن جبير به... أورده السيوطي في الحاوي ٤٩٧/١ .قلت: فيه محمد بن ثابت العبدي البصري ضعفه غير واحد، انظر: التاريخ الكبير ٥٠/١، والجرح والتعديل ٢١٦/٧، والكامل ١٣٤/٦، والمغني في الضعفاء ٥٦١/٢.

(٣) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٠٠/١٥.

(٤) في ر: جازكم.

المختار في هذه المسألة يستدعي ذكر مقدمة من العلم، تكون عدة فيما يأتي بعدها، وذخيرة لأمثالها، فنقول:

كل مطلوب في الشريعة لا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون المقصود منه العلم.

الثاني: الاعتقاد وغلبة الظن.

فما كان من معرفة الله تعالى بصفاته العلا وأسمائه الحسنى والنبوة[(١)] والنبيين، وما تعلق بذلك مما قيل للمصطفى ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقيل للعامة فيه ذلك: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ونحوه مما فرض على الخلق معرفته، وأخذوا بعلمه، فلا طريق إليه إلا قواطع الأدلة من مسالك العقول ونصوص الشريعة في الكتاب العزيز والسنة المتواترة. وما كان من المطلوبات التي المطلوب منها الاعتقاد والظن دون العلم؛ كأحكام[(٢)] أفعال المكلفين الشرعية المنقسمة إلى خمسة أقسام عند علمائنا أئمة الإسلام: واجب، ومندوب، ومحظور، ومكروه، ومباح، فلا مدخل لمسلك العقول فيها، وإنما هي موقوفة على الخبر وما تعلق به، ويكتفى فيها بالظاهر والعموم ودليل الخطاب وفحواه[(٣)]، ومضمنه ومعناه، وهو القياس.

وهذه مقدمة عقلية وشرعية اتفق العلماء عليها وإن اختلفوا في تفاصيل منها، ولا تخرج[(٤)] عن هذين القسمين مسألة، اللَّهمَّ إلا أنه هنالك مسائل لم يفرض على الخلق علمها؛ كمعرفة أن الحوض هو قبل الصراط أو بعده، والعصاة هل يأخذون كتبهم[(٥)] بأيمانهم أو شمائلهم، وحال العاصي

---

(١) في خ: النبوءة.

(٢) في خ: وأحكام.

(٣) في ر: مجراه.

(٤) في خ: يخرج.

(٥) في خ: كتابهم.

في عذاب القبر، فهذا لم يفرض علمه، ولا في الشريعة قاطع موصل إليه، ولا هو مما يدرك بخبر الواحد لو وجد صحيحاً فيه، **فإن خبر الواحد يستحيل أن يفيد علماً قاطعاً، كما يستحيل أن يفيد الدليل العقلي أو الخبر المتواتر ظناً.**

فإذا ثبت هذا فمسألتنا في تعيين الذبيح من هذا القسم؛ فإنها من المسائل الشرعية التي لم يكلفنا الشرع فيها حكماً، فلا يستطيع أحد أن يحصل فيها علماً قاطعاً لعدم طرقه من نص الكتاب والسنة المتواترة، وإلى هذا فليس فيها نص مشهور من أخبار الآحاد يوثق به ويركن إليه، وقد كنا نكف عنها لولا أن العلماء قديماً تمرنوا فيها وتولوا ذكرها، وقد قيل لسعيد بن المسيب رضي الله عنه: إن الذبيح إسحاق، فقال: معاذ الله؛ بل هو إسماعيل، وقيل: ما فتح بابها وألقى حجابها أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنه تكلم فيها، وقد كان رحمه الله وقافاً عند المشكلات، مقتفياً من[1] الشريعة البينات[2]، وهو رضي الله عنه قد أبى الحكم بين مكة والمدينة بتفضيل إحداهما، وذلك أقرب من مسألتنا في التفضيل، فاقتفينا ذلك المنحى، وسألنا من الله عزَّ وجلَّ التوفيق إلى الطريق الأوضح الأهدى.

وقلنا بعد: الذي تميل إليه النفس ويحصل به الأنس ويقوى في موارد[3] الشريعة ومصادرها: إنه إسماعيل عليه السلام[4]، وله يشهد الظاهر من كتاب الله تعالى، والتأويل من أوجه بعضها أقوى من بعض، وإن كان جماعها يرجح المقصود ويعضده:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ

---

(١) في خ: عن.

(٢) في ر: المبنيات. ولعل الصواب: المبينات، بتقديم الياء.

(٣) في خ: مراد.

(٤) قال المناوي في فيض القدير **٥٦٩/٣**: ورجحه معظم المحدثين، وقال الحليمي: إنه الأظهر، وأبو حاتم: إنه الصحيح، والبيضاوي: الأظهر، وابن القيم: الصواب.

﴿ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾... إلى قوله: ﴿ٱلْمُبِينُ﴾ وإذا تأمل اللبيب المنصف هذه الفصول المضمنة في هذه الآيات[1]، وقرنها[2] بأمثالها من غيرها، وعضدها بأشكالها، تبين له بظاهر الدليل، وصحيح التأويل، من غير تمريض ولا تعليل، أنه ولا بد إسماعيل. وإذا كان الله سبحانه أخبر عن إبراهيم عليه السلام أنه لما دعا قومه كذبوه فعصمه الله منهم، وقال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ فهاجر إلى الله تعالى، وخرج عنهم فتى حديث السن، فاراً بدينه خائفاً على نفسه، متبرماً بالوحدة، فسأل مؤنساً في ذات الله على الصادق من أقرب الناس، وهو: الولد، لعلمه أنه في الغالب على فطرته فقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ فوصفه بالحلم، وهو معنى من معاني الصبر، **فإن الحلم تأخير العقوبة بعد الاستحقاق مع القدرة على إيقاعها، ولا يكون ذلك إلا بالصبر**، فصار الصبر والحلم قرينين، والموصوف بالصبر في كتاب الله إسماعيل، وقد قال بعض العلماء لما قال حليم: علم[3] أنه سيلقى من البلاء ما يحتاج معه إلى الحلم، وكانت الإجابة المذكورة، والبشارة المشهورة، مع زمان الفتوة والدخول في سن الشيخ والكبرة[4]. والدليل عليه ما روي في الصحيح[5] أن إبراهيم لما خرج مهاجراً لقومه مهاجراً إلى ربه وهو مع زوجه سارة دخل على جبار فسمع بجمال سارة فأرسل إليها ليأتيه، فبعث بها إليه، وقال لها: قولي له: إنك أختي، فإنه ليس على ظهر الأرض مسلم غيرك وغيري، فلما جاءته كبته الله عنها وأخدمها هاجر، فوهبتها لإبراهيم، فاستولدها إسماعيل، وخرج بها إلى مكة لغيرة سارة بها، واستودعها[6] هنالك، ودعا بدعواته المعروفة في كتاب الله عزَّ وجلَّ: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ

---

(١) في خ: الآية.

(٢) في ر: وقدنها.

(٣) في ر: عليم.

(٤) كذا في النسختين.

(٥) صحيح مسلم. باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام. رقم: ٢٣٧١.

(٦) في ر: استودها.

مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ . . . إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ وقال فيها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾﴾ **فتبين من هذا[1] كله أن الدعاء كان حال الفتوة، وأن الإجابة كانت من سامع الدعاء الفعال لما يشاء في حال الكَبْرَةِ، وقد وهم في ذلك جماعة من الناس فقالوا: «إن إبراهيم رزقه إسماعيل حال الفتوة، وقد أخبر الله عزَّ وجلَّ عنه بضد هذا حسبما سبق[2] بيانه، وقوله الحق». وزاد آخرون في الوهم أنهم قالوا: إنه بنى معه البيت وهو فتى كما تقدم، وسنبين بعد ذلك أنه إنما بنى معه البيت في الشيخ[3] حسبما ورد في الحديث الصحيح.**

فإن قيل قد قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ فذكر قصته إلى آخرها وعقبها بقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ﴾ وأخبر أن الموهوب له لخروجه[4] عن قومه ولم يذكر إسماعيل.

فالجواب، أنا نقول هذه الآية التي تعلقتم بها هي دليلنا على ما نحاوله أنه تعالى قال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ والنافلة هي: الزيادة على ما طلب؛ لأنه سأل ربه في الأنس بولد يعينه على التوحيد، ويخلفه في الطاعة، فأعطى ما سأل ونفل بآخر.

جواب آخر، وذلك أنا نقول: قولكم: إنه تعالى ذكر قصة إبراهيم كلها لا نسلمه ولا يصح، وبيانه أنه تعالى ذكر ابتداء القصة وآخرها، وترك ذكر وسطها، فذكر: حال إبراهيم مع قومه أولاً، ومحاجته لهم، وكسره أصنامهم، وكيدهم له، ثم نجاته ونجاة لوط، ثم إهلاك قومه وترك ما جرى بين الأول والآخر من خروج إبراهيم وهجرته وولادة إسماعيل وحمله إلى

---

(١) في ر: بهذا.
(٢) في النسختين: سبقنا. والصواب ما أثبته إن شاء الله.
(٣) كذا بالنسختين.
(٤) كذا بالنسختين.

الحجاز، وهذا العلم بديع، وذلك أن الله تعالى لما ذكر قصص الأنبياء صلوات الله عليهم في كتابه، قسمه أقساماً، فمنه ما استوفى قصته كلها سرداً من أولها إلى آخرها كما فعل في قصة يوسف، ومنه ما ذكر ابتداءه خاصة، ومنه ما ذكر انتهاءه خاصة، ومنه ما ذكر الابتداء والوسط وترك الانتهاء، ومنه ما ذكر الوسط والانتهاء وترك الابتداء، وصرف القول فيه كذلك إعجازاً للعرب بالفصاحة، وإذا أردت تحقيق هذا فتتبع قصص موسى عليه السلام تجد فيه من ذلك الشفا.

فإن قيل: فقد قال تعالى في سورة مريم: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ فأخبر أن هبة إسحاق ويعقوب كانت عند اعتزاله لقومه في وقت ذهابه في سورة (والصافات) إبان هجرته بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾ رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ وهذا يدل على أن الآيتين ترجعان جميعاً إلى مراد واحد وهو: إسحاق.

فالجواب، أنه لا حجة في هذه الآية لأنه تعالى أخبر أنه لما هاجر عن[1] الكفار وانفرد لربه عوضه بابنه إسحاق ويعقوب، وذكر قصة أخرى أنه أعطاه إسماعيل بدعائه، فكان إسماعيل إجابة دعوته، وإسحاق فائدة عزلته، ونافلة مراده[2]، وقد أفرده بعد ذلك بالذكر فقال: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِسْمَـٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾، والسر في ذلك كله، والفائدة فيه: أن الله سبحانه حيث ذكر إبراهيم قرن به ذكر إسحاق وذريته، وحيث ذكر إسماعيل أفرده بالذكر تشريفاً له، نعم، وجعل الدولة والنبوة والأيام في ذرية إسحاق، وشرف إسماعيل مُدّخرٌ حتى اجتمع الكل لابنه محمد ﷺ، فنسخ الكل، واحتوى على الفضل أجمع.

جواب آخر، وذلك أنه قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ فأعطاه الله إسماعيل ووصفه بالصلاح فقال: ﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾ وَأَدْخَلْنَـٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٨٦﴾﴾.

---

(١) كذا بالنسختين.

(٢) في خ: مزادة بالزاي. وفي ر: مرادة بالراء. والصواب ما أثبته، والله أعلم.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ حسب مسألته من قبل ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾.

فالجواب، إن هذه صفة واحدة لإسحاق وهي: الصلاح، وهي ثلاث صفات لإسماعيل وهي: الحلم والصبر والصلاح، فإن شركه إسحاق في صفة الصلاح المذكورة هاهنا، فقد تخصص إسماعيل بالصفتين المذكورتين له خاصة، والترجيح يكتفي فيه العالم بأقل من هذا.

فإن قيل: هذه الآية حجة لنا فإنه إذا كان المفدى هو المبشر به، ولا مبشر به إلا إسحاق بدليل ما جاء في الحجر والذاريات.

فالجواب، إنا نقول: بل بشر إبراهيم بإسماعيل في موضع، وبشر بإسحاق في موضع آخر، فهما بشريان في موضعين مختلفين، بصفتين مختلفتين، لموصوفين مختلفين متباينين، وإنما كانت تكون البشريان بمبشر واحد لو كان الوقت[1] واحداً أو الصفة واحدة، وقد بينا أن هذا جاء بسؤال[2] والآخر جاء بغير سؤال.

الثاني: أن إبراهيم دعا ربه ثلاث دعوات: الأولى في هبة إسماعيل ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾، الثانية: في حفظه وقت استيداعه بمكة حين قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾، الثالثة: عند بناء الكعبة في بعثة نبينا محمد ﷺ حين قال: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ فأجيبت الدعوات كلها ونفل بزيادة إسحاق ويعقوب وذريتهما.

الثالث: قوله: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ فوعد من نفسه بالصبر فصبر، ووفى بما وعد، فورد من القرآن في ذلك ثلاث آيات بينت[3] أنه إسماعيل آخرها[4] قوله: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾

---

(١) في خ: الولد.
(٢) هنا بياض في النسخة ر بمقدار كلمة.
(٣) في ر: بينات.
(٤) في ر: آخرهما.

فإنه وعد من نفسه بالصبر فوفى به، ومن وفى في هذا الموعد[1] فأحرى وأولى أن يفي فيما سواه من المواعد، فالآية محمولة في وفائه بالوعد على عمومها.

الرابع: قوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ فوصفه بالصبر لما وفى له به من بذله لدمه كما أثنى[2] على أبيه إبراهيم حين ابتلاه بالكلمات فأتمهن، فقال: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾﴾. وعلى هذه النكت التي قررناها وبسطناها ومددنا أطنابها عول الحسن بن أبي الحسن البصري في أن الذبيح إسماعيل.

الخامس: قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾﴾ وذبح إسماعيل أبلغ في المحنة، وأفضل في الامتثال، وأبين في احتمال الآدمي، لأنه كان واحده، والبلاء في ذبح الواحد أعظم منه إذا كانا اثنين، فأمر بذبح واحد منهما.

فإن قيل: هذا بناء على أنه كان إبراهيم قد ولد له إسماعيل ثم بعد ذلك ولد له إسحاق، وهذا غير مسلم لكم؛ بل إسحاق ولد قبل وبعد ذلك ولد إسماعيل، وكذلك روي عن مالك حسبما تقدم قبل.

فالجواب، أن نقول: **أما رواية عن مالك بأن إسحاق أكبر من إسماعيل ففي النفس منها شيء**، فإن الذي تولى نقلها عنه أحمد بن عبدالرحمٰن بن وهب بن أخي عبدالله بن وهب عن عمه عبدالله بن وهب عن مالك، فأما عبدالله بن وهب فإمام في الحديث، إمام في الفقه، لا مطعن فيه، ولا مرد لقوله، ولا معارض له، وأما ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمٰن فقد تكلم[3] فيه، وضعفه قوم، ووثقه آخرون[4]، وقالت طائفة:

---

(١) في خ وح: الموعود.

(٢) في خ: أتى.

(٣) في ر: تكمل.

(٤) ضعفه ابن يونس وحكى ابن عدي أن شيوخ مصر مجمعون على تضعيفه، ووثقه عبدالملك بن شعيب بن الليث. الميزان ٢٥٣/١.

كان أمره مستقيماً ثم خلط ثم رجع إلى الاستقامة[1]. فأما هذه الرواية[2] نقلها في حال التخليط فخلط فيها ما لا يصح نقله، وهو: أن إسحاق أكبر، بما (يصح)[3] نقله وهو: أن الذبيح إسحاق، ويحتج عليه بقوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ فإن إسماعيل أكبر من إسحاق سناً وسناء، والدليل عليه أن الله سبحانه ما ذكره قط معه في موضع من كتابه العزيز الأقدم، ذكره عليه مراعاة[4] لكبر سنه، ألا ترى قوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ فقدم[5] إسماعيل - ولم يكن أباه حقيقة - على إسحاق، وهو أبوه حقيقة، وإنما ذكر ذلك لكبر سنه فإن قيل: لعله راعى سناءه، قلنا: راعى مجموعهما[6].

فإن قيل: لو كان معه إسماعيل قبل إسحاق، لما قال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ لأن حقيقة البشرى ولذتها بالولد إنما تكون لمن لا ولد له.

فالجواب: إنا نقول: إنما بشر بإسحاق من سارة ولم يكن له منها ولد.

جواب آخر: إنما بشر بالولد حالة الشيخ ولذلك موقع في النفس.

جواب ثالث: قد قدمنا أن البشرى بإسحاق إنما كانت بعد البشرى بغلام حليم.

---

(١) حكاها ابن أبي حاتم عن أبيه، الجرح والتعديل **٥٩/٢** .لكن قال ابن حبان في المجروحين **١٤٩/١** : كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له؛ كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها، روى عن عمه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر**»، فيما يشبه هذا مما لا خفاء على من كتب حديث ابن وهب من رواية الثقات.

(٢) في ر: فعلى هذه الرواية.

(٣) سقط من ر.

(٤) في ر: مراعات.

(٥) في ر: فقد.

(٦) في خ: مجموعها.

فإن قيل: قد قال تعالى مخبراً عن إبراهيم حين حمل إسماعيل إلى مكة: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ فالجواب من ستة أوجه:

أحدها: أنا نقول: هذا بناء على أن (من) تقتضي التبعيض، ونحن نسلم ذلك لكم ولا نقول به؛ بل نعتقد أنها لا ترد قط للتبعيض، وقد رأيت في كتاب شرح سيبويه لابن السراج أن حرف (من) لا يقتضي التبعيض بحال ولا يرد له، وإنما هو لابتداء الغاية، وذكر أمثلة وروده كلها، وقطع منها حظ التبعيض، وحقق فيها ابتداء الغاية.

الثاني: أنا نقول: إنما أراد بقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِيٓ﴾ يعني ممن يخرج من صلبي، وقد كان الله سبحانه أوحى إليه أن يسكن ابنه بالبلد الحرام ويجعل له فيها نسلاً يعبدون الله، ولأجل ذلك قال إبراهيم: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾، ومعلوم أن الذرية من كان من صلب الرجل ممن خرج عنه من غير واسطة أو بواسطة، وكذلك كان الخلق كلهم من ذرية آدم، ولو أراد إبراهيم ما عنيتم لقال: ربنا إني أَسْكَنْتُ من أولادي أو بنيّ، ولو قال ذلك لم تكن فيه حجة ولحمل على ما دل عليه قوله: ﴿مِن ذُرِّيَّتِي﴾ بعينه، فافهموه.

الخامس[1]: أنه قال: ﴿وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴿١٠٧﴾﴾ فجعلها له آية، وفينا[2] سنة، وعجباً[3] لليهود تدعي ذلك لإسحاق وليست الأضحية عندهم، ولا هي من ذريتهم، فهذا يدل على كفرهم، ودعواهم لإسحاق ذلك، ولو كان ذلك لهم لذبحوا أولادهم فكيف مواشيهم، وإنما هي للعرب التي امتثلوها واحتذوها، حتى أنه يروى في أخبارها أن معد بن عدنان نزل به ركب في سنة مجدبة فذبح لهم ابناً كان له وأنشد:

نعم إدام الضيف والرفيق   لحم غلام ماجد عريق

---

(١) كذا بالنسختين، مما يدل على أن الأوجه الأخرى (الثالث والرابع) سقطت. وكذلك في نسخة عبدالله كنون.

(٢) في ر: فيها.

(٣) في خ: حجبا.

وكانوا يذبحون عند الشهور المعظمة كعنيزة رجب، وعند الولادة كالعقيقة، ويريقون الدماء في الجملة، اقتداءً بإبراهيم الخليل، وإن اختلفوا[1] في التفاصيل حتى أرسل محمد ﷺ إلى الخلق، وأتبعه في الخلق، فأوضح ذلك بصفته في ميقاته.

السادس: أن الذبح له محل يرجع إليه وموضع يكون به وهو بمكة باتفاق من الخلق، فهذا يدل على أنه كان لمن كان له النجل[2]، وسكناه فيه، وهو: إسماعيل، حتى أنه روي أن إبراهيم عليه السلام رأى الرؤيا ليلة التروية فكان يروي ذلك يوم التروية، ثم رأى الليلة الأخرى مثله بعرفة فعرف أنه حق فسمي عرفة، وقيل: رأى ذلك ثلاث مرات، وهذا كله يعضد أن الأمر كان في موضعه المعين له، ولقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه وعبيد بن عمير أن الذبح كان بالشام، وهذه كلها دَعاوٍ لا يعضدها برهان، والظاهر ما قلناه، وسنزيد فيه على ما بيناه.

فإن قيل: قد روي أن إبراهيم لما أمر بذبح إسحاق ركب معه البراق وورد الحجاز، وكان فيه ما قص الله من أمر الفداء.

فالجواب: أنا نقول: ربنا على كل شيء قدير، وهذه دعوى إن جوزتها القدرة لم تشهد لورودها الرواية، **وما لم يصح سنده، بطل معتمده.**

جواب آخر: وذلك أنا نقول: إنما كان يكون هذا سائغاً لو قامت الأدلة على أنه إسحاق، فيقال: كيف يكون هذا الذي قام عليه الدليل صحيحاً وإسحاق بالشام، فنقول حينئذ: يجوز أن يكون الباري حمله على البراق وعلى ما شاء من مقدوراته إلى الحجاز في لحظة، فأما ولم يقم على شيء من ذلك دليل فلا يصح أن يقال هذا ولا يصار إليه.

جواب ثالث: وذلك أنا نقول الذبح من مناسك الحج، وفي أيامه وفي موضعه، والذي شرعت المناسك على لسانه، وأمر بها إبراهيم وإسماعيل

---

(١) في خ: أخطأوا.

(٢) في ر: على أنه كان المحل به.

دون إسحاق، وإبراهيم وإسماعيل[1] هما [اللذان][2] بنيا الكعبة وهي أصل الحج، وهما شرعا الطواف والسعي، كما جاء في الأثر الصحيح، ورتبا فرائضه وسننه وعدده وكيفيته وقررا صفته، ليكون ذلك تمهيداً لخاتم الأصفياء وسيد الأنبياء، فكيف يخرج هذا المنسك وهو الذبح من جملة مناسك الحج عنهما، ويجعل لغيرهما، ويخص بهذه الفضيلة من ليس من آبائه، وتخزل عن عمود نسبه ونصابه.

السابع: أن من محاسن الشريعة وشعائر الملة: الختان والأضحية، قررهما محمد ﷺ، وندب الله سبحانه على لسانه إليهما، فكيف يخرج ذلك عن إسماعيل وينفرد به إسحاق، ولهذه الدلائل تفطن سعيد بن المسيب رضي الله عنه حين قيل له: إن الذبيح إسحاق، فقال: معاذ الله.

الثامن: أنه قال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾، فهذا يدل على أنه غير الغلام الأول لأنه قال في أول القصة: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ فذكر صفته وقصته إلى آخرها، ثم عقبها بقوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ وهذا يدل على أنها غير [الأول إذا، وكانت][3] الأولى بعينها، ويكون[4] هذا المذكور آخراً هو المراد أولاً لكان تكراراً محضاً وقولاً عيّاً[5]، لا يليق بالبلاغة العظمى التي خص بها القرآن، ولا ينساق في أسلوب الفصاحة الرجحى التي تميز بها هَذَا الكتاب.

التاسع: أن قوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ يدل على أنه غير الأول أيضاً من جهة أنه لو كان الأول لقال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾، فإن قيل: أراد بشراه بنبوته، فالجواب: أنه لو أراد هذا لقال: وبشرناه بنبوة إسحاق، وإنما فائدة الآية وتقرير الكلام أن إبراهيم لما

---

(١) ساقطة من خ.

(٢) زيادة للسياق.

(٣) ساقط من خ.

(٤) كذا في النسختين. والصواب أن يقال: لو يكون هذا المذكور.... حتى يتناسب مع سياق الكلام. والله أعلم.

(٥) العي، هو: الضعف والحور.

أسلم لأمرنا سلمنا له ولده وفديناه بذبح آخر ونبأناه ونفلنا[1] عليه إسحاق المذكور آخراً، هو الغلام المبشر به أولاً وهو المذبوح والمفدي، وإنما صرح باسمه الآن لأن نجاته من الذبح تقتضي أن في ذلك اليوم وهب[2] له وبشر به، ولذلك روى أبو صالح عن ابن عباس، وروى مرة الهمداني عن ابن مسعود قصة إسحاق، وإنه لما نودي: قد صدقت الرؤيا، والتفت فرأى الكبش، وأخذه وحل عن إسحاق، وأكب على ابنه يقبله ويقول: اليوم وهبت لي يا بني[3].

فالجواب: أن هذا لا يصح عن ابن عباس وابن مسعود.

جواب آخر: وذلك أنه قد روي عن ابن عباس خلاف هذا.

جواب ثالث: إنما قال ذلك من قاله نقلاً من التوراة التي لا يجوز الاحتجاج بها، فإن لم يكن إلا ظاهر القرآن فليس فيه شيء من ذلك؛ بل هو كله لنا كما قررناه، أو حديث النبي ﷺ فلم يصح عنه في هذا الباب شيء.

العاشر: أنه قال: ﴿وَبَـٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَـٰقَۚ﴾ والمراد بذلك إسماعيل على ما تقدم.

الحادي عشر: قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ﴾ كما تقدم نصاً في الفصلين، فلا معنى لإعادته، وربما يحتج من يميل إلى أنه إسحاق بحديث ابن عباس في الصحيح[4]، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: لما كان بين إبراهيم وبين أهله ما كان خرج بإسماعيل وأم إسماعيل وهي ترضعه حتى وضعها عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلا المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعها هنالك،

---

(١) في النسختين: نقلناه. والصواب ما أثبته، والله أعلم.

(٢) في خ: وصحب.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٧٨/٢٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، رقم: ٣١٨٤.

ووضع عندهما جراباً فيه تمر وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطلقاً، فتبعته أم إسماعيل فقالت يا إبراهيم أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه أنيس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مراراً، وجعل يتلفت إليها فقالت له: آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذا لا يضيعنا الله ثم رجعت، وانطلق إبراهيم، حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه استقبل بوجهه البيت ثم دعا بهؤلاء الدعوات ورفع يديه فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ حتى بلغ ﴿يَشۡكُرُونَ﴾، وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل، وتشرب من ذلك الماء فيدر لبنها على صبيها حتى إذا نفد ما في السقاء عطشت وعطش ابنها، وجعلت تنظر إليه يتلوى، أو قال: يتلظى، فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الوادي، ورفعت طرف درعها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة فقامت عليها ونظرت هل ترى أحداً فلم تر أحداً، ففعلت ذلك سبع مرات، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فلذلك سعى الناس بينهما، فلما أشرفت على المروة سمعت صوتاً فقالت: صه تريد نفسها، ثم تسمعت فسمعت أيضاً، فقالت: قد أسمعت إن كان عندك**[1] **غواث**[2]**، فإذا هي بالملك عند موضع زمزم يبحث بعقبيه أو قال: بجناحيه**[3] **حتى ظهر الماء، فجعلت تحوضه وتقول بيدها هكذا، وجعلت تغرف في الماء في سقائها، وهو يفور بعدما تغرف**»، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم**»، أو قال: «**لو لم تغرف من الماء لكان معيناً**»، قال: فشربت وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة، فإن هاهنا بيت الله يبنيه هذا الغلام وأبوه، وأن الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعاً من

---

(١) سقطت من خ.

(٢) قال ابن الأثير في النهاية ٣٩٢/٣: الغواث بالفتح كالغياث بالكسر، من الإغاثة: الإعانة، وقد أغاثه يغيثه. وقد روي بالضم والكسر، وهما أكثر ما يجيء في الأصوات، كالنباح والنداء، والفتح فيها شاذ.

(٣) في ر بالإفراد: عقبه... جناحه.

الأرض كالرابية تأتيه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله، وكان كذلك حتى مرت بهم رفقة منجرهم مقبلين من طريق كداء، فنزلوا في أسفل مكة فرأوا طائراً عاكفاً[1] فقالوا: إن هذا الطائر يدور على ماء، لعهدنا بهذا الوادي وما فيه ماء، فأرسلوا جرياً أو جريين[2]، فإذا هم بالماء فرجعوا فأخبروهم بالماء، فأقبلوا، قال: وأم إسماعيل عند الماء، فقالوا: أتأذنين لنا أن ننزل عندك قالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء، قالوا: نعم، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحب الأنس**»، فنزلوا وأرسلوا إلى أهليهم فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم، وشب الغلام وتعلم العربية منهم، وأنفسهم وأعجبهم حين شب، فلما أدرك زوجوه امرأة منهم، وماتت أم إسماعيل، فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل يطالع تركته، الحديث قال فيه: يا إسماعيل إن الله أمرني بأمر، قال: فاصنع ما أمرك ربك، قال: وتعينني؟ قال: وأعينك، قال: فإن الله أمرني أن أبني بيتاً، وأشار إلى أكمة مرتفعة على ما حولها، قال: فعند ذلك رفعا القواعد من البيت، فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة، وإبراهيم يبني، حتى إذا ارتفع البناء جاء بهذا الحجر فوضعه له فقام عليه وهو يبني، وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

قالوا: وجه الدليل من هذا الخبر: أن الله سبحانه أنبأنا على لسان رسوله ﷺ بقصة إبراهيم مع إسماعيل من أولها إلى بناء البيت، وذكر اختلافه بمكة ثلاث مرات، ولم يذكر فيها إقباله لذبحه، ولا شيئاً من ذلك في أمره، [وهذا يدل على أن الأمر جرى مع إسحاق عليه السلام؛ إذ لو كان مع إسماعيل لكان ذكره أهم مما ذكر من أمره][3] وأولى الأخبار به.

---

(١) في ر: عايقاً.

(٢) في ر: خرثا أو خرتين. وما أثبت هو الصواب. والجري هو: الرسول. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/٢٦٤.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من خ.

الجواب عن ذلك بأوجه:

أحدها: أن راوي هذا الخبر ابن عباس، (و)[١]عنه ورد[٢]، وهو المخبر به، فلو كان هذا من العمد في هذه المسألة لعول ابن عباس عليه ولحكم بأنه الذبيح، وقد اضطرب قوله في ذلك، واختلفت الرواية عنه فدل على أن هذا ليس من العمد البينة التي يثبت التعلق بها على الحجة فيها.

جواب ثان: وذلك أنه ليس[٣] يلزم من ذكر ما جرى ذكر الذبيح، فإن لِلّهِ أن يذكر بيان ما شاء ويمسك عن بيان ما شاء، وإنما كان يلزم هذا لو كان تعيين الذبيح من قبيل الأعمال التي يلزم القيام بها في الدين، أو من قبيل الاعتقادات التي يتعين طلب الحق فيها ويلزم، وما لم يكن من هذا القبيل فلا يلزم ذكره.

جواب ثالث: وذلك أنا نقول: يحتمل أن يكون الأمر بذبح إسماعيل بعد بناء البيت، وهو الأشبه كما قدمنا بيانه، فإنا نقول: إنه أمر بذبحه كبيراً فإنه أبلغ في المحنة[٤]، وفي موضع الحج فإنه أوفق للسنة وفي أيام الحج ومن جملة مناسك الحج، فإنه أتم للعبادة، وفي يوم النحر بمنى، وهنالك كان الفداء، وشرع الله لنا ذلك بسببه، وأبقاها سنة في عقبه، وهذا كله يعضد أنه إسماعيل، ويشهد لتعينه فيه قرب التأويل.

❋ ❋ ❋

• انتهت الرسالة •

وقال بعدها أبو العباس العزفي صاحب الدر المنظم المنقول منه ما نصه:

قلت: وقد استوفينا القول كما شرطنا في مسألة الذبيح، وحشرنا[٥]

---

(١) زيادة للسياق.

(٢) ساقطة من ر.

(٣) ساقطة من خ.

(٤) في خ: المحبة.

(٥) في خ: وحشونا.

فيها من كلام العلماء رضي الله عنهم ما توصل إلينا بالنقل الصحيح، واغتنمنا كلام هذا العالم المحقق، المتبحر[1] المتفنن، فإنه كشف عن قناعها، وبحث عن لبابها، حتى وصل إلى الخالص الصريح، وجمع فيها من المعقول والمنقول، واستوفى ما ورد في كتاب الله وسنة الرسول، وسلك فيها طريق المناظرة عند المحققين من الفقهاء وأهل الأصول، وهذا منزع علمي مفيد، ومأخذ فقهي نظري[2] سديد، لا يعرف قدره إلا عالم متفنن، له من التصرفات في العلوم باع مديد، وهو مما استفدناه بالمطالعة والمناظرة، وعثرنا عنه بالمباحثة والمذاكرة[3]، وجنحنا فيها للتقريب والاختصار، ولم تخرج عن قصدنا في الاحتجاج والانتصار، وقد جاءت كافية مستقلة لمن أراد الاكتفاء بها والاعتماد عليها والاقتصار.

انتهى من الباب الثالث من الجزء الأول من «**الدر المنظم في المولد المعظم**»[4] **لأبي العباس العزفي السبتي**[5] **رحمه الله** من نسخة عثرت عليها منه نسخها الفقيه العدل السيد عبدالسلام بن محمد الرثوت (كذا) التطاوني في صفر وربيع الأول والثاني من عام ألف ومائة للهجرة لأبي عبدالله

(١) ساقطة من ر.

(٢) ساقط من خ.

(٣) في ر: المداركة.

(٤) هذا الكتاب لم يتم أبو العباس تأليفه، فأتمه ابنه الفقيه أبو القاسم محمد. وقد وهم الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله في كتابه عن التصوف بالمغرب حين نسب كتاب «الدر المنظم» لأبي العباس السبتي النحوي دفين مراكش وأحد الرجال السبعة.
وأبو القاسم هو الذي تأمر ورأس سبتة، وكان قيامه ليلة سبع وعشرين من رمضان من عام سبعة وأربعين وستمائة، في دولة المرتضى الخليفة بمراكش، وقتل والي سبتة أبا عثمان بن خالد تلك الليلة، وملك طنجة، ودخل أصيلاً، وهدم سورها، وتوفي بسبتة يوم الخميس من ذي الحجة من عام سبعة وسبعين وست مائة، وله سبعون سنة. وكانت دولته ثلاثين سنة وشهرين وستة عشر يوماً. من شهادة بين كتفيه، مرض بها واحداً وعشرين يوماً، وكان مولده بسبتة في منتصف شوال عام سبعة وست مائة.

(٥) هو القاضي أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين، ابن الفقيه الإمام علي (المعاصر لابن أبي زيد)، ابن محمد بن سليمان بن محمد، الشهير بابن أبي عزفة اللخمي، ينتهي نسبهم إلى قابوس بن النعمان بن المنذر... أزهار الرياض ٢/٣٥٧.

محمد بن أحمد الإسكندراني، بأجرة قدرها عشرون أوقية، وقد انقرض الآن من تطوان خبر هاتين العائلتين: الرثوت[1] والإسكندراني، وسبحان الدائم الباقي لا رب غيره، ولتمام الفائدة يحسن مراجعة أخبار أبناء العزفي وتاريخهم وأيام إمارتهم بمدينة سبتة في أواسط الجزء الثاني[2] من أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض لأبي العباس المقري رحمه الله.

❋ ❋ ❋

□ تعليق السيد أحمد صقر[3] على كلام إمام الحرمين في ابن قتيبة

أما قول إمام الحرمين: «إن ابن قتيبة هجّام ولوج فيما لا يحسنه»؛ فإنه يريد: كلامه في الكلام، كما قال ابن حجر. ولابن قتيبة كلام عن هذا العلم، لا يروق في نظر رجل انغمس فيه من فرقه إلى قدمه، وقضى حياته في تحقيق مسائله؛ كإمام الحرمين. فقد قال في كتاب «الاختلاف في اللفظ، والرد على الجهمية والمشبهة» ص١٢ ـ أثناء رده على ماتأولته الجهمية ـ: «ولم أعد في أكثر الرد عليهم طريق اللغة؛ فأما الكلام فليس من شأننا؛ ولا أرى أكثر من هلك إلا به، وبحمل الدين على ما يوجبه القياس...».

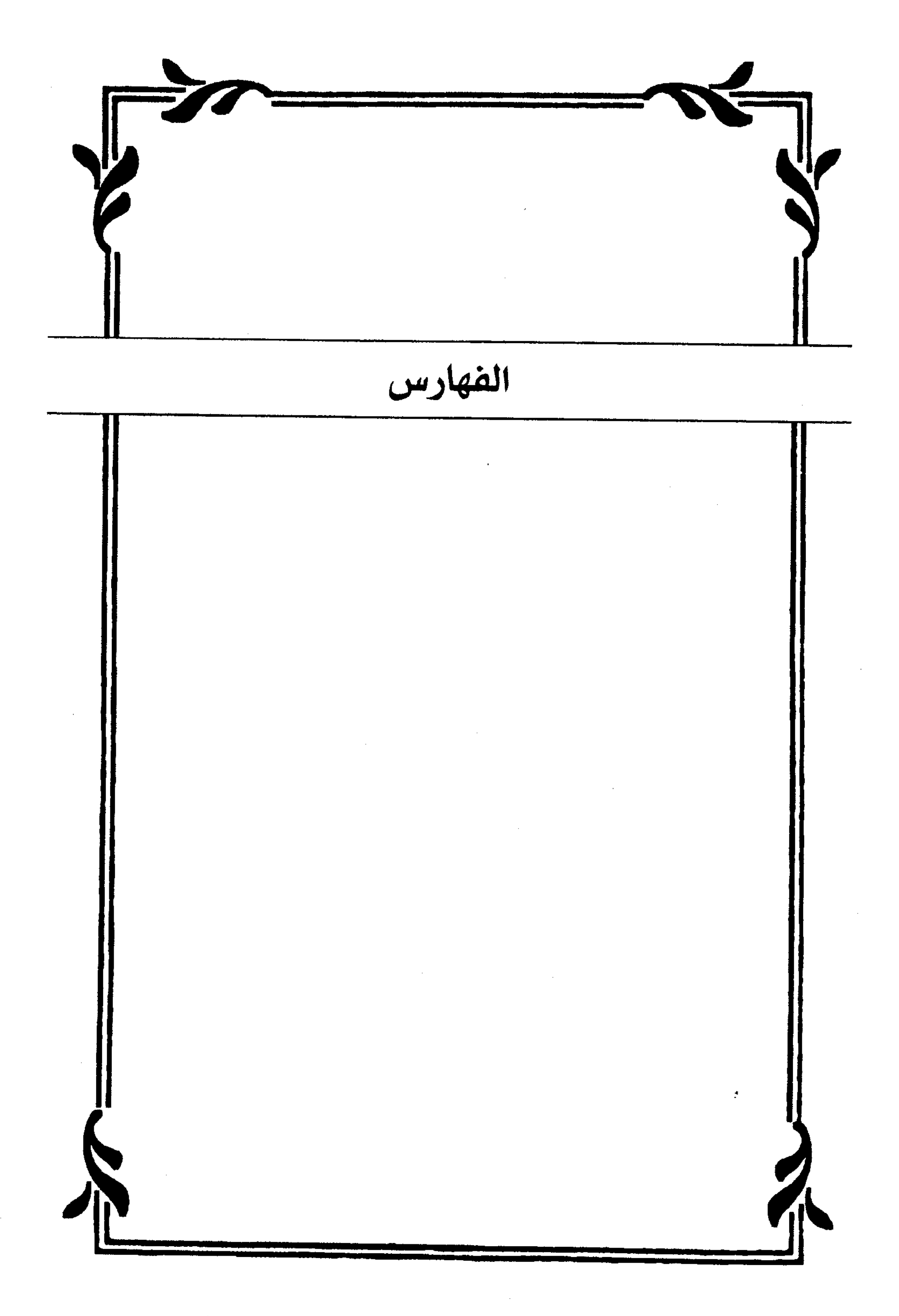
وقال في كتاب «تأويل مختلف الحديث» ص١٥: «وقد تدبرت مقالة الكلام؛ فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويعيبون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل. ومعاني الكتاب والحديث، وما أودعاه ـ من لطائف الحكمة، وغرائب اللغة ـ لا يدرك بالطفرة والتولد،

(١) في عمدة الراوين في تاريخ تطاوين للرهوني ١٦٧/٣: الرّتوت (بتاءين): اسم عائلة أندلسية قديمة اندثرت.
(٢) أزهار الرياض ٣٧٤/٢ ـ ٣٧٨.
(٣) مقدمة تحقيقه كتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ٦٢ ـ ٦٣.

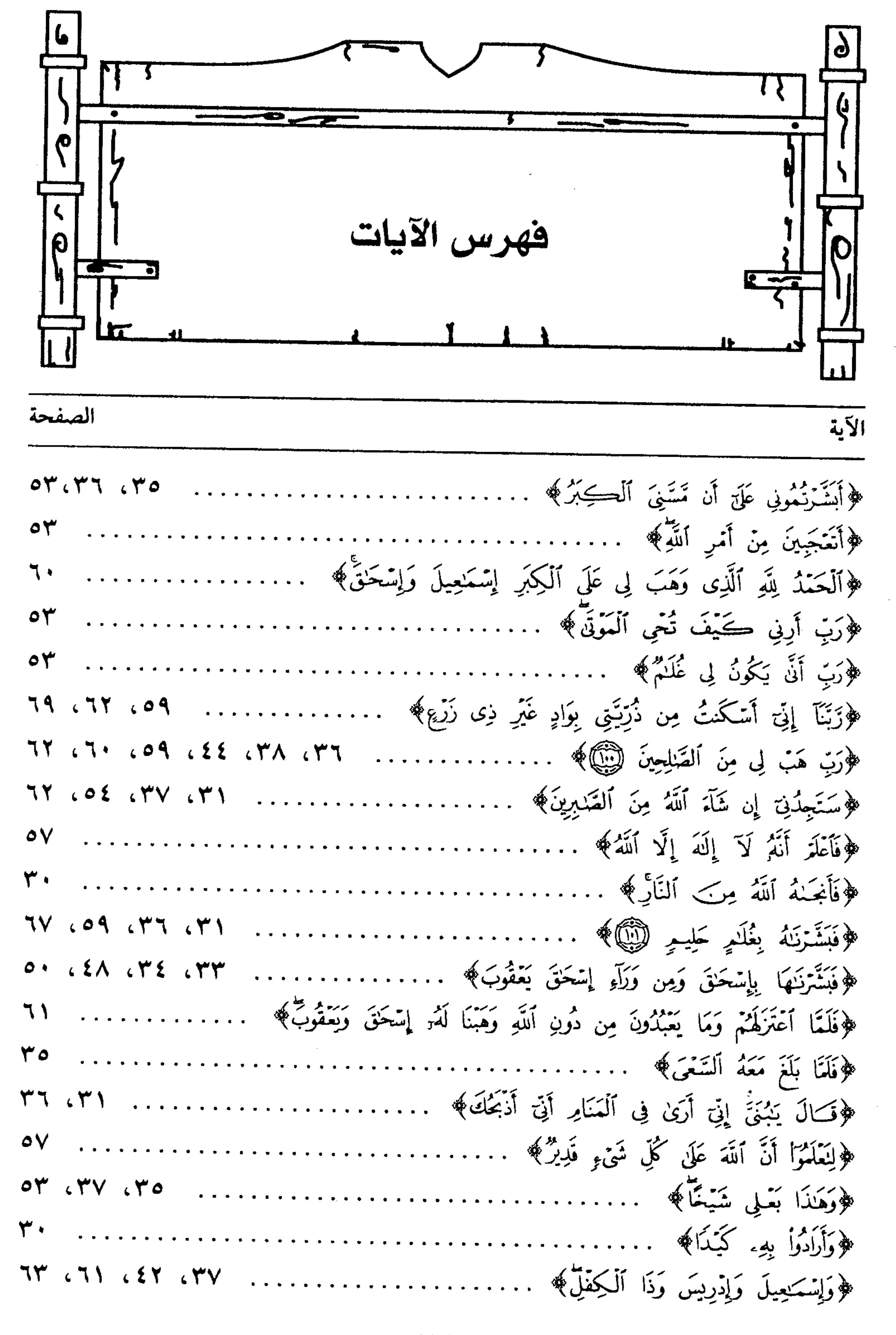
والعرض والجوهر، والكيفية والكمية والأينيّة. ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة، وحب الأتباع، واعتقاد الإخوان بالمقالات؛ والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضاً...».

وقال في ص٧٤: «وكنت في عنفوان الشباب، وتطلب الآداب، أحبّ أن أتعلق من كل علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم، فربما حضرت بعض مجالسهم ـ: وأنا مغتر بهم، طامع أن أصْدُر عنه بفائدة، أو كلمَة تدل على خير، أو تهدي لرشد ـ فأرى من جرأتهم على الله، تبارك وتعالى، وقلة توقيهم، وحملهم أنفسهم على العظائم ـ لطرد القياس، أو لئلا يقع انقطاع ـ ما أرجع معه خاسراً نادماً».



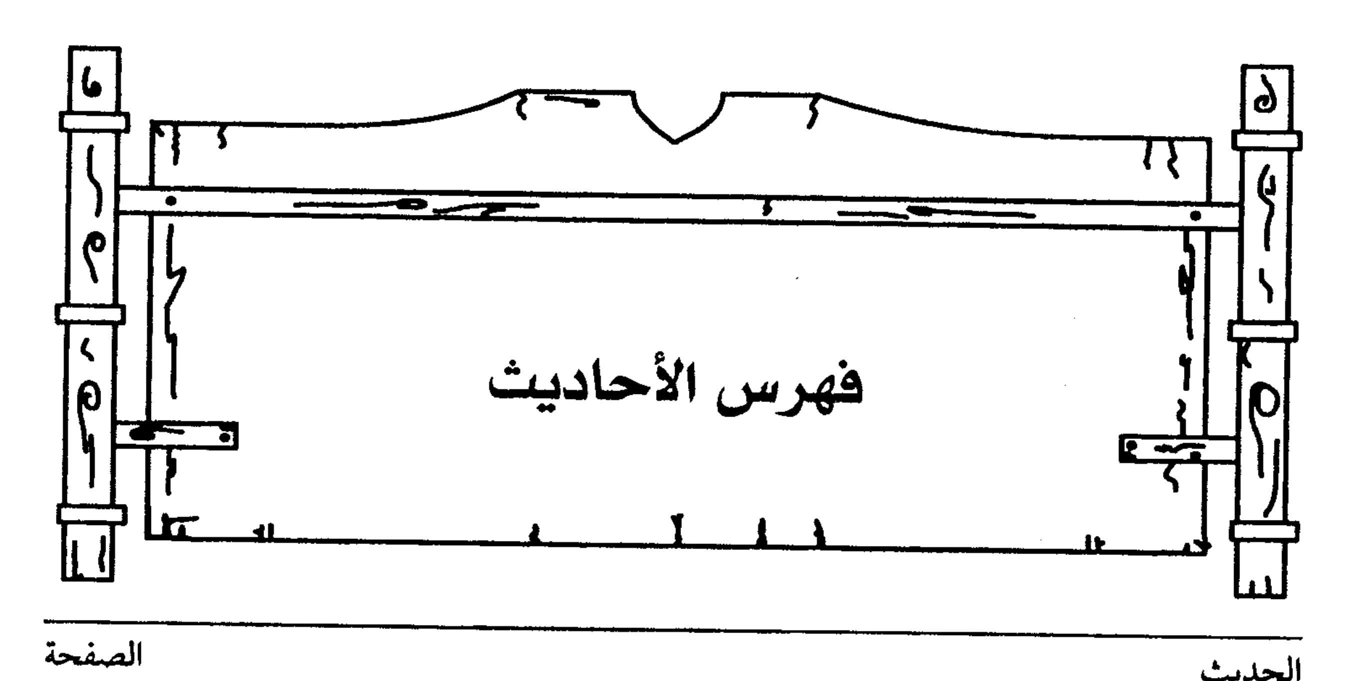


الفهارس



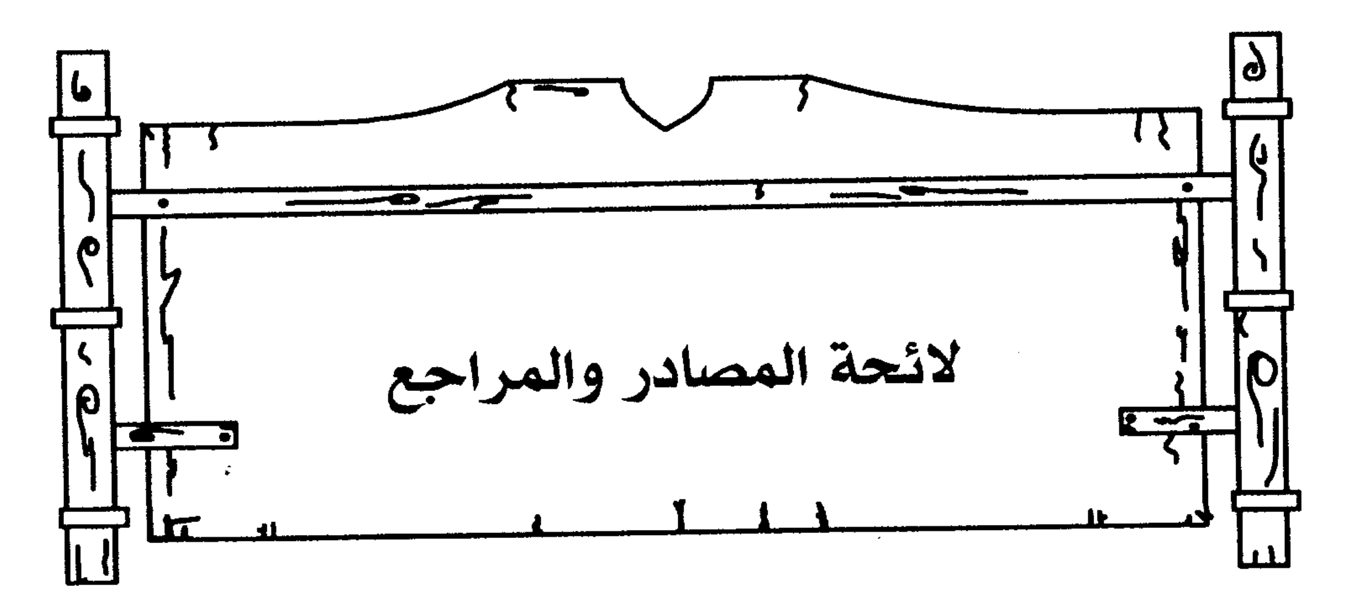
فهرس الآيات





الحديث	الصفحة
«إن إبراهيم لما خرج مهاجراً»	٥٩
«إن إسحاق بذل مهجة دمه في سبيلي»	٤٦
«إن الله جل ذكره لما أمر إبراهيم بالمناسك»	٣٨ ـ ٣٩
«إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم»	٦٤
«أنا ابن الأشياخ الكرام»	٣٣
«أنا ابن الذبيحين»	٣٨
«أوحى الله إلى ملك الموت أن ائت يعقوب»	٣٣، ٤٨
«أوف بنذرك»	٣٢
«ثبت عتبة بابك»	٥٢
«حضرنا يوماً مجلس معاوية»	٣٨، ٥٤
«خيرني ربي عزَّ وجلَّ أن يغفر لنصف أمتي»	٣٢
«وأي عذاب أشد من العمى»	٤٢
«وكان قرنا الكبش منوطين بالكعبة»	٣٩
«يا رب إنك أتيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب فضلاً»	٣١
«ويرحم الله أم إسماعيل»	٦٩





١ - **القرآن الكريم.**

٢ - **الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب**: دار المعارف ـ القاهرة.

٣ - **أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري**: تحقيق: د.عبدالسلام الهراس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الرباط ١٩٧٨.

٤ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي**: عني بتصحيحه محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي نزيل القاهرة، ط١، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٢٦.

٥ - **التاريخ الكبير للبخاري**: مراجعة: هاشم الندوي، دار الفكر ـ بيروت ١٩٨٦.

٦ - **تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة**: تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط٣/١٤٠١ ـ ١٩٨١.

٧ - **تحرير تقريب التهذيب لابن حجر**: تأليف: د.بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، سنة ١٤١٧/١٩٩٧.

٨ - **التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي**: تحقيق: عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

٩ - **تفسير ابن جرير الطبري**: دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٥.

١٠ - **تفسير القرآن العظيم لابن كثير**: دار الفكر ـ بيروت ١٤٠١.

١١ - **جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي**: تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط٢، عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٧/١٩٨٦.

١٢ - **الجامع لأحكام القرآن للقرطبي**: تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، ط٢، دار الشعب ـ القاهرة ١٣٧٢.

١٣ - **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي**: دار التراث العربي - بيروت ١٩٥٢.

١٤ - **جواب الشريف التلمساني عن مسألة واردة من أهل غرناطة بذيل «عمل من طب لمن حب»**: اعتناء: بدر العمراني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/١٤٢٤ - ٢٠٠٤.

١٥ - **الحاوي للفتاوي للسيوطي**: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت ١٤١١/١٩٩٠.

١٦ - **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور سعدي الهاشمي**: المطبعة السلفية، القاهرة.

١٧ - **صحيح البخاري**: تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت ١٤٠٧/١٩٨٧.

١٨ - **صلة الصلة لابن الزبير**: طبعة بروفنصال، مكتبة الخياط - بيروت.

١٩ - **علل علي بن عمر الدارقطني**: تحقيق: محفوظ الرحمٰن السلفي، ط١، دار طيبة - الرياض ١٤٠٥/١٩٨٥.

٢٠ - **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين لأبي العباس أحمد الرهوني**: تحقيق: الدكتور جعفر ابن الحاج السلمي، الجزء الثالث، مطبعة الخليج العربي - تطوان ١٤٢٤/٢٠٠٣.

٢١ - **فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني**: تحقيق: فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩.

٢٢ - **فهرست ابن خير**: ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩٩/١٩٧٩.

٢٣ - **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: لعبدالرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٥٩.

٢٤ - **الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي**: مراجعة: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت ١٤٠٩/١٩٨٨.

٢٥ - **كشف الظنون لحاجي خليفة**: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣/١٩٩٢.

٢٦ - **لسان العرب لابن منظور الإفريقي**: دار صادر - بيروت.

٢٧ - **مجمع الزوائد لنور الدين الهيتمي**: دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧.

٢٨ - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي**: تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/١٤١٣ - ١٩٩٣.

٢٩ ـ **المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري**: تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ١٤٢٠/٢٠٠٠.

٣٠ ـ **مسند أحمد بن حنبل**: مؤسسة قرطبة ـ مصر، بلا تاريخ.

٣١ ـ **مصنف عبدالرزاق الصنعاني**: تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط١، المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٣٩٠.

٣٢ ـ **مع القاضي أبي بكر ابن العربي لسعيد أعراب**: ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٨٧.

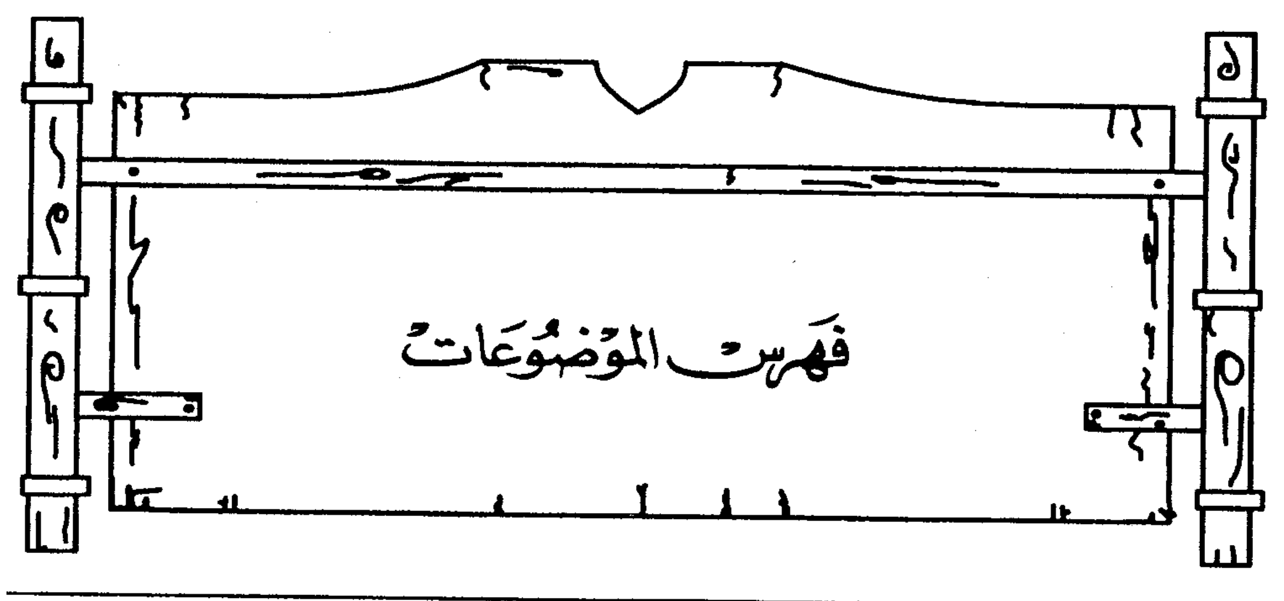
٣٣ ـ **المعجم الكبير للطبراني**: تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل ١٤٠٤/١٩٨٣.

٣٤ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي**: تحقيق: علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي ـ بيروت، بلا تاريخ.

٣٥ ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأبي العباس أحمد بن محمد المقري**: تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ١٩٦٨.

٣٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان**: تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٩٦٨.



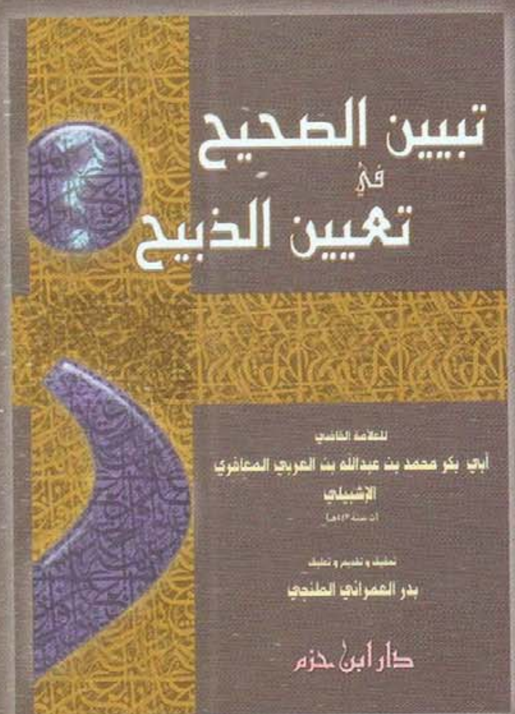


الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة







تبيين الصحيح
في
تعيين الذبيح
للعلامة القاضي
أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري
الإشبيلي
(ت سنة ٥٤٣هـ)
تحقيق و تقديم و تعليق
بدر العمراني الطنجي
دار ابن حزم



9 789953 814919